الصندوق الصناعي
صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ

٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع

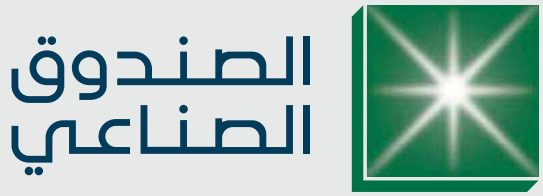
الصندوق
الصناعي

الرؤية

المساهمة في أن تكون المملكة العربية السعودية دولة صناعية متقدمة عبر تقديم حلول مالية واستشارية.

الرسالة

دعم و تنويع الاقتصاد السعودي من خلال المساعدة في تشكيل القطاعات الصناعية، وتطوير المؤسسات التنافسية، ودعم المبادرات الاستراتيجية.

القيم

- **المبادرة** في التنمية.
- **الشراكة** في النمو.
- **المسؤولية** في الاستثمار.
- **الخبرة** في الاستشارات.
- **النجاح** في الصناعة.

المحتويات:

١

تقديم معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

رئيس مجلس إدارة الصندوق..... ١٠

الهيكل التنظيمي للصندوق..... ١٢

٢

تمهيد: اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي:

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٦م..... ١٦

مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي عام ٢٠١٦م..... ٢٠

٣

استعراض أداء الصندوق:

النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م)..... ٢٦

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة..... ٤٣

الموارد البشرية والتدريب..... ٤٨

مبادرات الموارد البشرية للعام ٢٠١٦م..... ٤٩

لمحة عن استراتيجية الصندوق..... ٥٠

دورة تقييم المشاريع الصناعية..... ٥٤

٤

دراسة صناعية:

قطاع التعدين في المملكة العربية السعودية..... ٥٨

٥

موضوع تحت الأضواء:

الأثر الاقتصادي لقروض صندوق التنمية الصناعية السعودي..... ٧٢

٦

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق..... ٧٨

مجلس الإدارة

معالي المهندس / خالد بن عبد العزيز الفالح

رئيس مجلس الإدارة

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

معالي الأستاذ/ ياسر بن عثمان الرميان

عضو مجلس الإدارة

المشرف على صندوق الاستثمارات العامة

سعادة المهندس/ صالح بن إبراهيم الرشيد

عضو مجلس الإدارة

مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (سابقاً)

سعادة الدكتور/ عابد بن عبدالله السعدون

عضو مجلس الإدارة

وكيل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية لشؤون الشركات

سعادة الأستاذ/ عبدالله بن صالح العريفي

عضو مجلس الإدارة

رئيس قطاع بإدارة الميزانية العامة في وزارة المالية

تقديم معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
رئيس مجلس إدارة الصندوق

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي عن العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦)م، ويسُرني، هنا، أن أُشيد بالإنجازات التي حققها الصندوق في هذا العام.

فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدها عام ٢٠١٦م، إلا أن خبرة المملكة في التعامل مع مثل هذه التحديات ومواصلتها إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية أسهمتا في التخفيف من آثار هذه التحديات بل وفي تجاوزها. وفي هذا، استمر القطاع الصناعي السعودي في تحقيق نتائج إيجابية، حيث ارتفع الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية، بالأسعار الثابتة، إلى ٣٠٨ مليارات ريال في عام ٢٠١٦م، محققاً بذلك نسبة نمو قدرها ٣,٣٪ عن العام السابق، كما أن إسهام القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ارتفع، خلال عام ٢٠١٦م، إلى نسبة ١١,٩٪ مقارنة مع نسبة ١١,٧٪ في عام ٢٠١٥م.

وفي ذات الاتجاه، استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي، الذي بات جزءاً من منظومة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، في أداء دوره الحيوي في تعزيز الصناعة المحلية في نشاطاتها كافة، حيث اعتمد، خلال العام، ١٥٥ قرضاً، بقيمة إجمالية تصل إلى ٧ مليارات و٩٠٠ مليون ريال، شملت معظم النشاطات الصناعية، في مختلف مناطق ومدن المملكة، بحيث أسهمت في إقامة ١٣٦ مشروعاً صناعياً جديداً، وتوسعة ١٩ مشروعاً صناعياً قائماً، يبلغ إجمالي استثماراتها ١٧ مليار ريال، مما يشير إلى تنامي حصة المشروعات الصناعية الجديدة مقارنة بحصة التوسُّع في المشروعات الصناعية القائمة، حيث شكّل عدد القروض التي اعتُمدت للمشروعات الصناعية الجديدة، خلال العام، ما نسبته ٨٨٪ من إجمالي عدد القروض، فيما بلغت نسبة المبالغ المُخصصة لهذه القروض ٨٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام. كما بلغت قيمة المبالغ التي صرفها الصندوق، خلال العام، ٦ مليارات و ٣٧٧ مليون ريال.

وفي جانب تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، بلغت نسبة القروض التي اعتُمدت للمشروعات الصناعية، في المناطق والمدن الواعدة، ٥١٪ من إجمالي عدد القروض، و٢٥٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

وبهذا الإنجاز يصل إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق، منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، ٤٠٧٩ قرضاً بقيمة إجمالية قدرها ١٣٧ ملياراً و٣٦٨ مليون ريال، قُدمت للإسهام في إنشاء

٢٩٨٨ مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ١٠٩١ مشروعاً صناعياً قائماً، في مُختلف أنحاء المملكة. كما بلغت جملة القروض التي صُرفت من هذه الاعتمادات ٩٤ ملياراً و٨٢١ مليون ريال، سُدد منها ٥٩ ملياراً و٣٣٣ مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشروعات المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشروعات في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

ومن جانبٍ آخر، يصدر هذا التقرير والمملكة ماضية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، بعد إقرار «رؤية المملكة ٢٠٣٠م» لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة. وفي هذا، فقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات التنموية العامّة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصّة بها، كما اشتملت على الإعلان عن عدد من البرامج التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية، مثل برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، الذي تضمّن مُستهدفاتٍ استراتيجية مرحليّة.

ونحن، في هذا الإطار، عاقدون العزم على أن يستمر الصندوق في النهوض بالدور المنوط به في تحفيز القطاعات الصناعية عموما، والقطاعات الاستراتيجية منها على وجه الخصوص. ولهذا، فقد اعتمد مجلس إدارة الصندوق استراتيجية أعماله الجديدة، المدعومة برؤية طموحة للإسهام في تشكيل القطاعات الصناعية، وتطوير المؤسسات التنافسية، ودعم وتنويع موارد الاقتصاد السعودي، لتحقيق أهداف المملكة الاستراتيجية وفق أهداف برنامج التحول الوطني وتوجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتهدف استراتيجية أعمال الصندوق الجديدة، باختصار، إلى إعادة تصميم برامج التمويل، وتنفيذ أطر عمل جديدة لتحديد أولوية المشروعات الممولة، حسب أهداف وخطط الصندوق، وضمن القطاعات الاستراتيجية.

وفي الختام، لا بد لي من أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين، يحفظهما الله، لمؤازرتهما المستمرة لجهود التنمية الصناعية عامةً، ونشاطات هذا الصندوق على وجه الخصوص. والشكر موصول لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، ولإدارة الصندوق ومنسوبيه، لما يبذلونه من جهودٍ تُوجت بالنجاحات التي تم إحرازها، والنقلات النوعية التي شهدها الصندوق، والتي ستظهر نتائجها الإيجابية على الإنجازات الصناعية الوطنية، بمشيئة الله.

خالد بن عبدالعزيز الفالح

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

الهيكل التنظيمي للصندوق

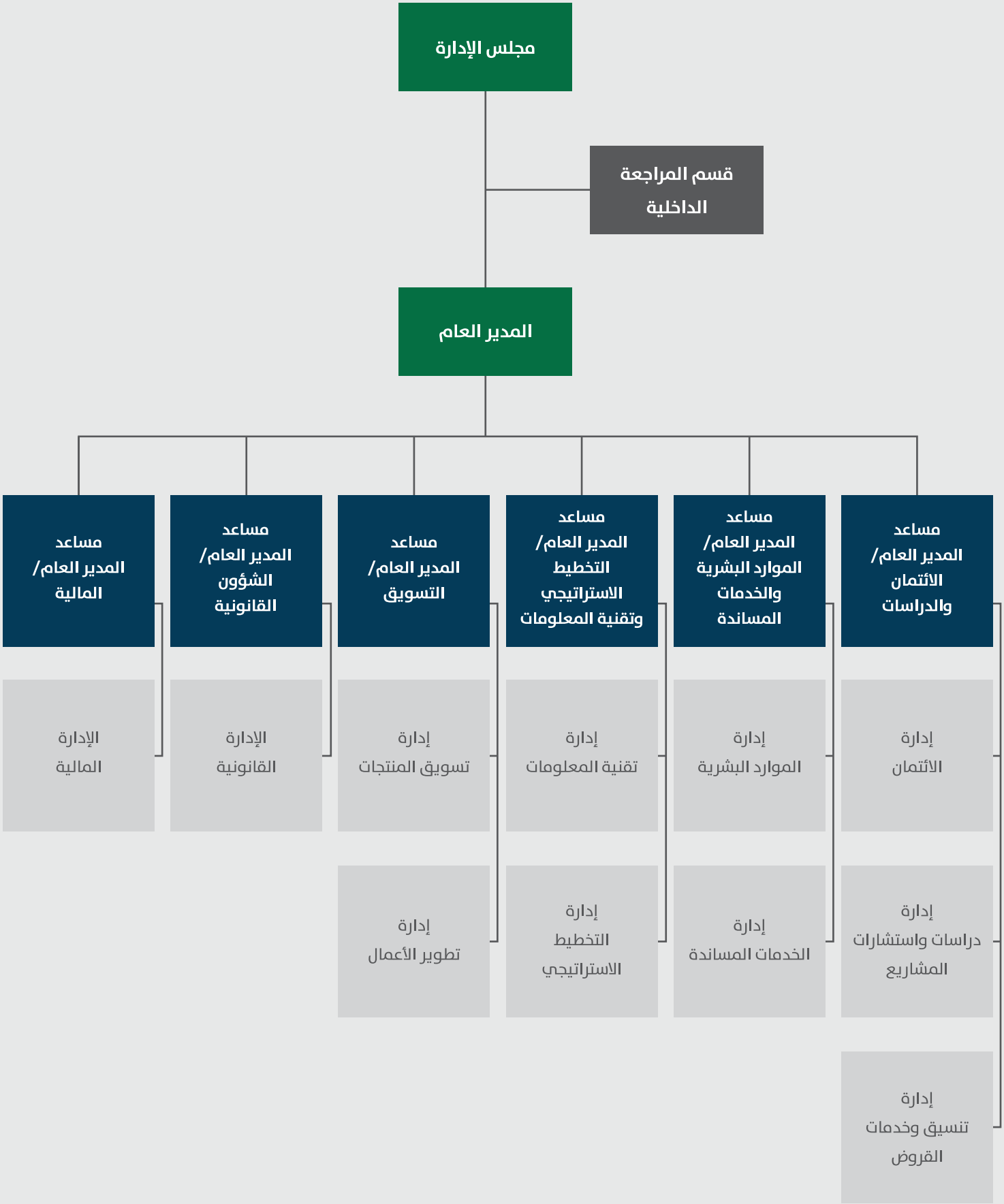

الهيكل التنظيمي للصندوق

بناءً على رؤية مجلس إدارة الصندوق القائمة على مواكبة مستجدات الإدارة الحديثة في بناء الهياكل الإدارية بما ينسجم مع متطلبات حاجة العمل بالصندوق إلى جانب اهمية تفعيل آليات العمل فيه لتحقيق الأهداف الحيوية التي أنشئ من أجلها الصندوق دعماً للتنمية الصناعية، فقد أقر مجلس إدارة الصندوق استحداث إدارات جديدة خلال العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ مع اعادة النظر في هيكلة بعض الإدارات القائمة وذلك على النحو التالي:

أولاً: استحداث إدارة تسويق المنتجات لتتولى مهمة تسويق منتجات الصندوق وفق خطط مدروسة بما يعكس مخرجات المناشط التي ينجزها الصندوق مع عرضها أو إبرازها في مختلف الفعاليات ووسائل التسويق الحديثة وكذلك من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات والوسائل الإعلامية وقنوات التواصل المسموعة والمقروءة والمشاهدة.

ثانياً: استحداث إدارة تطوير الأعمال للوصول إلى أساليب جديدة في تطوير أعمال الصندوق الأساسية وفق المعايير المهنية الحديثة بما يتلاءم مع رؤية الصندوق المستقبلية للارتقاء بالأداء والإنتاجية.

ثالثاً: استحداث إدارة التخطيط الاستراتيجي لتتولى مهمة إعداد خطط استراتيجية مقننة للصندوق بالتنسيق مع جميع إدارات الصندوق.

رابعاً: إعادة هيكلة بعض الإدارات بهدف تركيز المهام التخصصية وتفعيل دورها حيث حُوِّر مسمى إدارة (الإدارة والعمليات) إلى (الإدارة المالية) و (إدارة الخدمات المساندة) وتم تحوير مسمى (إدارة القوى البشرية) إلى (إدارة الموارد البشرية).

خامساً: تم استحداث خمس وظائف بمسمى مساعد المدير العام في مجالات التسويق، القانونية، التخطيط الاستراتيجي وتقنية المعلومات، المالية، الموارد البشرية والخدمات المساندة تحت إشراف مدير عام الصندوق مع ترسيخ روح فريق العمل الواحد على مستوى شاغلي الوظائف القيادية بالصندوق وذلك من خلال عقد اجتماعات أسبوعية دورية لمعالجة كافة الموضوعات المشتركة بشفافية ومهنية.

تمهيد

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٦م:

سجل الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٦م نمواً إيجابياً ، وذلك على الرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدها هذا العام، من ضمنها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي عن مستوياته السابقة وانخفاض متوسط أسعار سلة أوبك لهذا العام بما يزيد على ١٧,٨٪ عن معدلها في عام ٢٠١٥م. لكن خبرة المملكة في التعامل مع التحديات الاقتصادية لأسواق النفط ومواصلتها إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية كانت لها انعكاسات إيجابية في تخفيف أثر هذه التحديات على الاقتصاد السعودي. وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية ، فمن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٦م وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (٢,٥٨١) مليار ريال بالأسعار الثابتة بارتفاع نسبته (١,٤٪) مقارنة بالعام المالي السابق. ويتوقع أن يشهد القطاع غير النفطي استقراراً نسبياً حيث يتوقع نموه بنسبة (٠,٢٣٪). و يتوقع أن تحقق بعض الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي نتائج جيدة ، مثل نشاط ملكية المساكن الذي يقدر أن يصل نموه الحقيقي حوالي (٣,٦٪) ونشاط النقل والتخزين والاتصالات الذي يتوقع أن يحقق نمواً قدره (٢,٦٪).

وشهد عام ٢٠١٦م ارتفاعاً في مستويات التضخم، حيث تشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٦م بنسبة (٣,٤٪) مقارنة بارتفاع نسبته (٢,٢٪) في عام ٢٠١٥م ، وذلك طبقاً لسنة الأساس ٢٠٠٧م. أما معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي الذي يعد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (٠,٩٩٪) في عام ٢٠١٦م مقارنة بما كان عليه في العام المالي السابق.

وحسب التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي ، يتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى (٩٢,٣) مليار ريال حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٦م مقارنة بعجز مقداره (٢١٢,٧) مليار ريال في ٢٠١٥م. في المقابل، يتوقع أن يحقق الميزان التجاري عجزاً مقداره (١٣,٤) مليار ريال حتى الربع الثالث من ٢٠١٦م مقارنة بعجز مقداره (١١٠) مليارات ريال في نهاية العام الماضي. و يقدر أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٦م نحو (٦٧٣,٤) مليار ريال. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (١٦٩,٥) مليار ريال بانخفاض نسبته (١٠,٧١٪) عن العام المالي السابق.
أما الواردات السلعية ، فتشير التوقعات الى أنها ستبلغ (٤٩٢,٩) مليار ريال في عام ٢٠١٦م بانخفاض نسبته (٢٤,٧٦٪) عن العام السابق.

وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، فقد استمرت السياستان المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. ومكنت التدابير التي تم اتخاذها في مجال الانفاق من خفض مستوى العجز بأقل من المقدر في الميزانية، حيث يتوقع أن ينخفض العجز الى (٢٩٧) مليار ريال. فيما يقدر أن يصل حجم الدين العام في نهاية العام المالي ٢٠١٦م الى حوالي (٣١٦,٥) مليار ريال، ليمثل ما نسبته (١٢,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال عام ٢٠١٦م نمواً بنسبة (٠,٧٥٪) مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

وفيما يخص القطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تعزيز ملاءتها المالية، إذ ارتفع رأس مالها واحتياطياتها خلال عام ٢٠١٦م بنسبة (١٠,٣٪) لتصل إلى حوالي (٢٩٨,٩) مليار ريال. وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٩,١٪)، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحققت نمواً بلغ (٠,٨٪) مقارنة بمستواها في العام الماضي.

كما استمرت المصارف التجارية في أداء دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع دائرة أنشطتها، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام ٢٠١٦م حوالي (١٤٠٠) مليار ريال، وذلك بنمو نسبته (٣٪). وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الانشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل الممنوح قد نما في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (١٥,٣٪) ، وقطاع التجارة بنسبة (٥٪) ، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة (٢,٢٪) ، وقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة (١,٥٪)، بينما شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات بعض التراجع كقطاع التعدين والمناجم الذي تراجع بنسبة (٨,٤٪).

في ذات الاتجاه ، فقد استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في أداء دوره الحيوي في تعزيز الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث تم اعتماد (١٥٥) قرضاً بقيمة إجمالية تصل إلى (٧,٩) مليار ريال في عام ٢٠١٦م وشملت معظم الانشطة الصناعية وفي مختلف مدن ومناطق المملكة.

من ناحية أخرى، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية بنهاية عام ٢٠١٦م ارتفاعا بنسبة (٤,٣٪) ليسجل (٧٢١٠) نقطة مقارنة مع (٦٩١٢) نقطة في نهاية عام ٢٠١٥م. وبلغت القيمة الاجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٦م حوالي (١,١٥٦) مليار ريال مقابل (١,٦٦٠) مليار ريال في عام ٢٠١٥م ، أي بانخفاض بلغت نسبته (٣٠,٣٪). وقامت هيئة السوق المالية بالعمل على توسيع قاعدة السوق عبر زيادة فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، حيث تم إدراج خمس شركات جديدة في السوق خلال عام ٢٠١٦م، بالإضافة إلى طرح ثلاث شركات من قطاعي التجزئة والتشييد جزءاً من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام ٢٠١٦م، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق الى ١٧٦ شركة بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي تم طرحها وإدراجها بالسوق خلال عام ٢٠١٦م حوالي (٩,١٦) مليار ريال. كما صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية باعتماد قواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية «نمو» التي تعد منصة بديلة للشركات الراغبة في الادراج وبشروط أكثر مرونة مقارنة بالسوق الرئيسية، وتهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة إلى تحقيق التوسع والنمو المطلوب لها عبر تنويع مصادر التمويل بغرض التوسع في أعمالها وتطوير أنشطتها، مما يساهم في نموها واستدامتها.

وفي مجال الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية والتي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، تم اقرار «رؤية المملكة ٢٠٣٠م» لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة. وقد رسمت رؤية المملكة ٢٠٣٠م التوجهات والسياسات العامّة للمملكة والأهداف والالتزامات الخاصّة بها.

كما تم الاعلان عن عدد من البرامج التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية مثل برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م الذي يحتوي على أهداف استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحليّة إلى العام ٢٠٢٠م وتشمل ٢٤ جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية ، وقد خصص مبلغ (٢٨٦) مليار ريال لتكاليف مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م. كما تم اطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يهدف الى تعزيز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة واستحداث آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات، والنفقات، والمشاريع المختلفة، وآلية اعتمادها.

بالإضافة الى تأسيس برنامج قياس الأداء (المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة) الذي يهدف إلى قياس أداء الأجهزة من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة وملزمة لها لدعم كفايتها وفاعليتها، وإعداد تقارير دورية حول نتائج أدائه. وتمت الموافقة على تأسيس صندوق قابض باسم (صندوق الصناديق) برأس مال قدره (٤) مليارات ريال ، ويأتي تأسيس هذا الصندوق في إطار تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الاستثمارات المتعلقة برأس المال الجري[٤] والملكية الخاصة. بالإضافة إلى الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء.

وقد حظي الاقتصاد السعودي في هذا العام بتقدير واشادة العديد من الجهات الاقتصادية. حيث أشاد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة عام ٢٠١٦م بمكانة الاقتصاد السعودي، وأنه من أفضل الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين، كما أثنى المسؤولون في صندوق النقد الدولي على رؤية المملكة ٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، اضافة إلى سياسة المملكة لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتنويع الاقتصاد. كما امتدحوا قوة القطاع المصرفي السعودي ، وأيدوا الجهود المتواصلة لتعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي. وعلى الرغم من وجود تحديات اقتصادية واصلاحات هيكلية شهدتها المملكة خلال عام ٢٠١٦م ، إلا أنها ما زالت من ضمن الدول التي تتمتع بتصنيف ائتماني عالٍ، حيث أبقت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيفها للمملكة العربية السعودية عند (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي للمملكة عند (AA-) على المدى الطويل.

وختاماً، فإن أداء الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٦م يعتبر ايجابياً في ظل انخفاض أسعار النفط وما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في النمو ، وهو ما يدل على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وعلى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

مؤشرات أداء القطاع الصناعي للمملكة خلال عام ٢٠١٦م:

مقدمة:

تأثر قطاع الصناعة في العالم بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وببعض التغيرات السياسية، حيث تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى تراجع متوسط نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول الصناعية إلى أقل من ١٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بـ ١,٥٪ في عام ٢٠١٥م. كما يتوقع أن تشهد مجموعة الدول الناشئة والنامية تباطؤاً في نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ٤,٥٪ في عام ٢٠١٥م إلى حوالي ٢,٥٪ في ٢٠١٦م. وأرجعت المنظمة ضعف توقعات نمو الصناعة العالمية في ٢٠١٦م إلى حالة عدم الوضوح في الأسواق العالمية واحتمالات تأثر اتفاقيات التجارة الدولية ببعض التغيرات السياسية، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أما قطاع الصناعات التحويلية في المملكة فقد سجل نمواً بنسبة ٣,٣٪، ويعود ذلك للارتفاع الكبير الذي تحقق في قطاع تكرير الزيت والذي نما بنسبة ١٤,٨٪.

التطور في الناتج الصناعي بالمملكة:

ارتفع الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة إلى مستوى (٣٠٨) مليارات ريال في عام ٢٠١٦م ، محققة بذلك نسبة نمو قدرها ٣,٣٪ عن العام السابق، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني إلى نسبة ١١,٩٪ مقارنة مع نسبة ١١,٧٪ في العام السابق. ويرجع معظم الارتفاع في قيمة الناتج الصناعي إلى الزيادة التي حققها الناتج الإجمالي لقطاع صناعة تكرير الزيت الذي سجل نمواً مرتفعاً بلغ ١٤,٨٪. في المقابل سجل قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية الأخرى انكماشاً بنسبة ١,٢٪ نتيجة لانخفاض الطلب.

حجم وتوزيع الناتج الصناعي بالمملكة حسب القطاعات الرئيسية ٢٠١٥م - ٢٠١٦م

(بالأسعار الثابتة ٢٠١٠م)

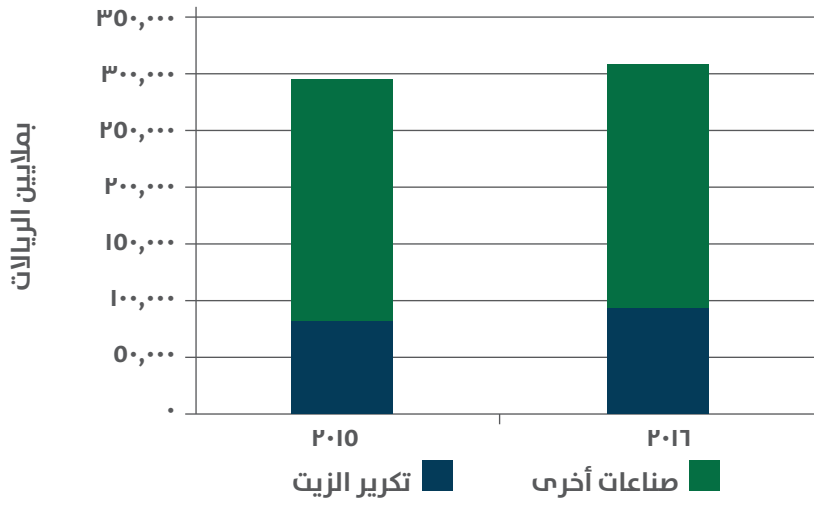

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء

التطور في الصادرات الصناعية:

تشير التقديرات الأولية لقيمة الصادرات الصناعية غير النفطية إلى تسجيلها مبلغ (١٣٩) مليار ريال في العام ٢٠١٦م، مقارنة مع مستوى (١٥٦) مليار ريال في العام ٢٠١٥م. ويعزى هذا الانخفاض لهبوط قيم صادرات المنتجات البتروكيماوية والتي تمثل الشريحة الأكبر من الصادرات الصناعية للمملكة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي. من هنا تنبع أهمية التركيز على تنويع المنتجات الصناعية وتشجيع تصديرها، خصوصاً المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة وذلك للمساهمة في تنويع مصادر الدخل والاستقرار الاقتصادي للمملكة.

قيمة الصادرات الصناعية غير النفطية بالمملكة

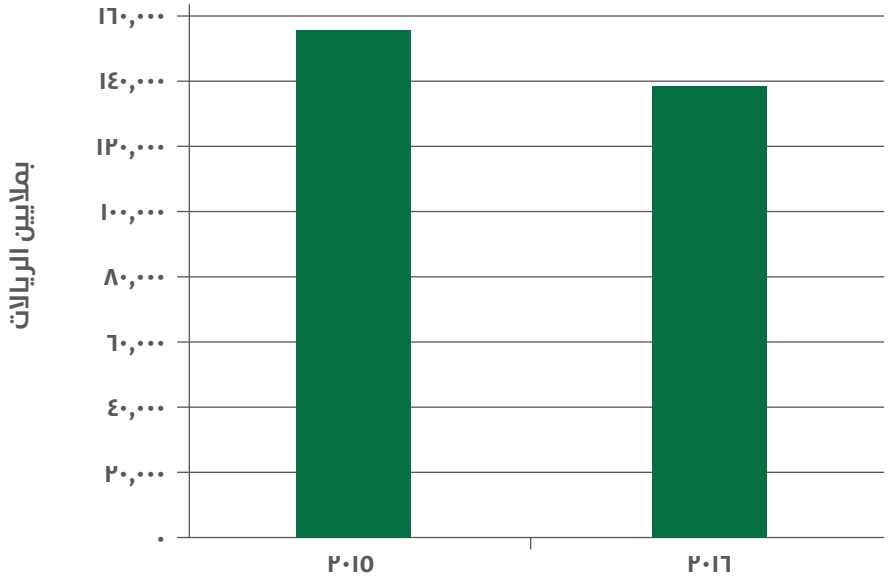

مصدر: الهيئة العامة للإحصاء

التطور في إنتاجية العامل في القطاع الصناعي بالمملكة:

بلـغ متوسـط إنتاجيـة العامـل في القطـاع الصناعـي في العـام ٢٠١٥م حـوالي (٣١١) ألـف ريـال لـكل عامـل، وبنسـبة انخفـاض بلغـت ٧٪ عـن مسـتوى (٣٣٤) ألـف ريـال المسـجلة في عـام ٢٠١٤م. ويعـود سـبب الانخفـاض في انتاجيـة العامـل بالدرجـة الأولى إلى ارتفـاع عـدد العـمال خـلال تلـك السـنة بمقـدار (٦٢) ألـف عامـل، مـع الثبـات النسـبي لعوامـل وهيكلـة الانتـاج المحـلي. وقـد أتى قطـاع الصناعـات البتروكيماويـة كأعـلى القطاعـات انتاجيـةً للعامـل في عـام ٢٠١٥م مسـجلاً (٤٧٧) ألـف ريـال لـكل عامـل. فيـما احتـل قطـاع صناعـة الأثـاث أقـل انتاجية لـكل عامـل بمعـدل (١٠٣) ألـف ريـال لـكل عامـل.

تطور انتاجية العامل في القطاع الصناعي بالمملكة

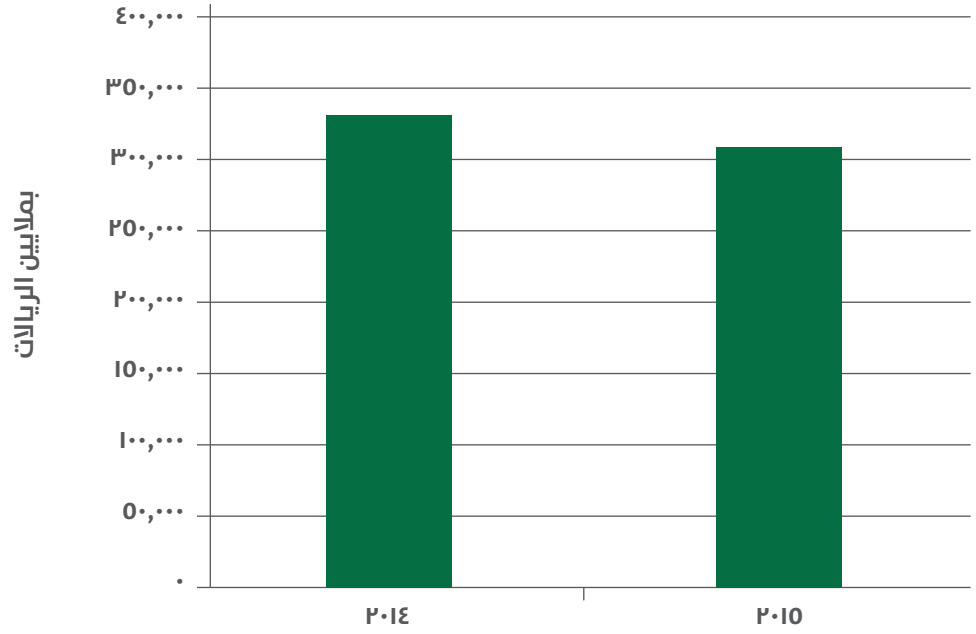

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

توطين العمالة في القطاع الصناعي:

ارتفع متوسط نسبة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي في العام ٢٠١٥م إلى مستوى ٢٤٪، مقارنة بمستوى ٢٣٪ في العام ٢٠١٤م. وكانت أكثر الصناعات استقطاباً للمواطنين هي الصناعات البتروكيماوية، حيث بلغت نسبة السعودة فيها ٣٨٪، تليها صناعات الفلزات القاعدية بنسبة ٣٦٪. أما أقل الصناعات توظيفاً للمواطنين فكانت صناعات المعادن المشكَّلة وصناعات الخشب والفلين بنسبة ١٣٪ و١١٪ على التوالي.

نسبة العمالة السعودية إلى إجمالي العمالة في القطاع الصناعي بالمملكة

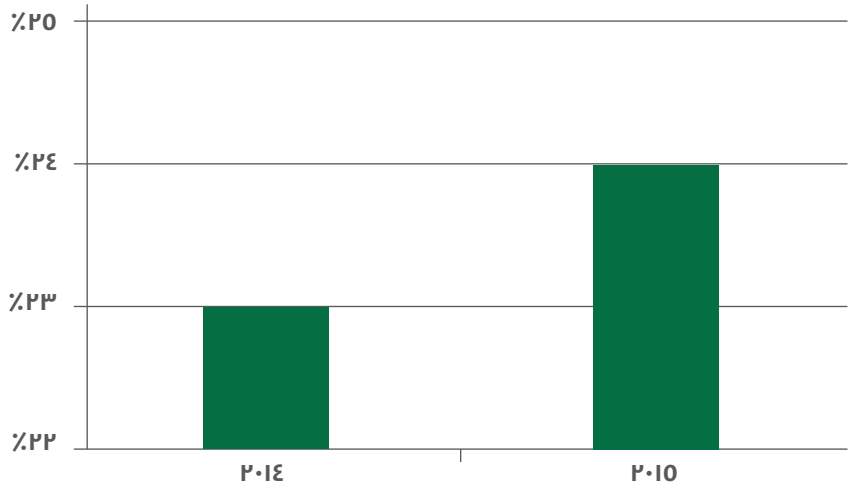

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

استعراض أداء الصندوق

النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

المدير العام
عبد الكريم ابراهيم النافع

واصل الصندوق نشاطه المتميز في تنمية القطاع الصناعي المحلي، إذ بلغت اعتمادات الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) قيمة (٧,٩٤٣) مليون ريال لعدد (١٥٥) قرضاً. وقد قُدمت هذه القروض المعتمدة خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (١٣٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٩) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثماراتها (١٧) مليار ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام (٦,٣٧٧) مليون ريال، أي بانخفاض ١١٪ عن المبالغ التي تم صرفها خلال العام المالي السابق. وفي المقابل تم تسديد مبالغ القروض خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ والبالغة (٤,٣٣٤) مليون ريال.

وتؤكد اعتمادات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)، تنامي حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر مقارنة بمشاريع التوسعة للمصانع القائمة، حيث بلغ عدد القروض الصناعية للمشاريع الجديدة (١٣٦) قرضاً باعتمادات بلغت (٦,٥٢٦) مليون ريال ممثلة بذلك ٨٨٪ من إجمالي عدد القروض و ٨٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

كما تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) بالنسبة العالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة حيث بلغت ٥١٪ من إجمالي عدد القروض و٢٥٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى ١٤٪ من إجمالي عدد قروض الصندوق و ١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪ وزيادة فترة سداد القرض بما لا يزيد على ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة.

ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)، النسبة العالية في عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى ١٥ مليون ريال)، حيث بلغت نسبة عدد قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع ٦١٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

وبصورة إجمالية، بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٤٠٧٩) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١٣٧,٣٦٨) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إنشاء (٢٩٨٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٠٩١) مشروعاً صناعياً قائماً في مختلف أنحاء المملكة. كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٩٤,٨٢١) مليون ريال، سُدد منها (٥٩,٣٣٣) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري

الـذي يقدمـه لهـذه المشـاريع في المجـالات الفنيـة والإداريـة والماليـة والتسـويقية.

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

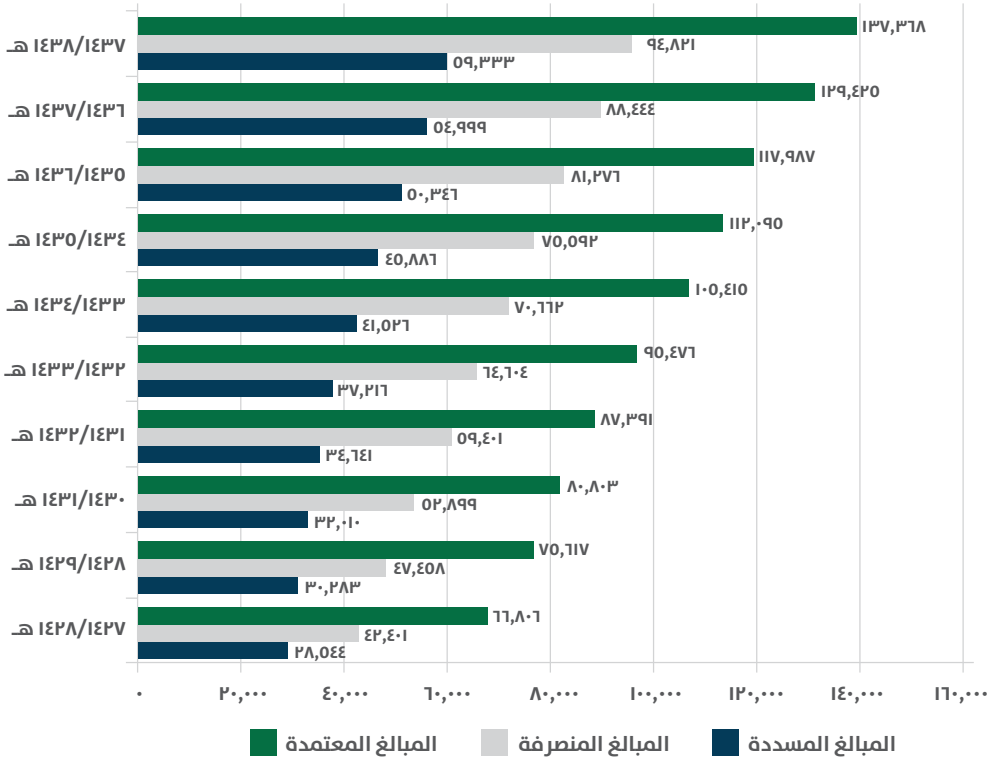

جانب من اجتماع لجنة القروض

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي:

الصناعات الكيميائية :

حجم القروض التراكمية:

لا يـزال هـذا القطـاع يتصـدر جميـع القطاعـات الصناعيـة مـن حيـث قيمـة القـروض التراكميـة المعتمـدة لـه، إذ بلغـت قيمتهـا الإجماليـة منـذ تأسـيس الصنـدوق وحتـى نهايـة العـام المـالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٥٢,٨١٨) مليـون ريـال أي مـا يمثـل ٣٨٪ مـن إجـمالي قيمـة القـروض التـي اعتمدهـا الصنـدوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٤٨) قرضاً بلغت قيمتها (٧٤٤) مليون ريال،أي ما يمثل ٣١٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام و ٩٪ من قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٤٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرضان قيمتهما (١٩٥) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج المستحضرات الصيدلية أحدهما في رابغ والثاني في سدير، وقرضان قيمتهما (٤١) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج حبيبات صناعة القوارير أحدهما في المدينة المنورة والثاني في الخرج، وقرض قيمته (٣٦) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج كربونات الكالسيوم، وقرض آخر قيمته (٣٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج زيوت التشحيم، بالإضافة إلى قرض قيمته (١٦) مليون ريال لإقامة مصنع في سدير لإنتاج الأدوات الطبية.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٨٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج حبيبات صناعة القوارير، وأربعة قروض قيمتها (٧٧) مليون ريال لتوسعة أربعة مشاريع في الدمام تقوم بإنتاج البولي بروبلين غير المنسوج و توزيع الغاز الطبيعي وأفلام انكماشية وألواح جدران وأرضيات وأسقف بلاست باو بالإضافة إلى قرض قيمته (٧) ملايين ريال لتوسعة مصنع في رابغ يقوم بإنتاج فيلم البولي إيثلين.

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

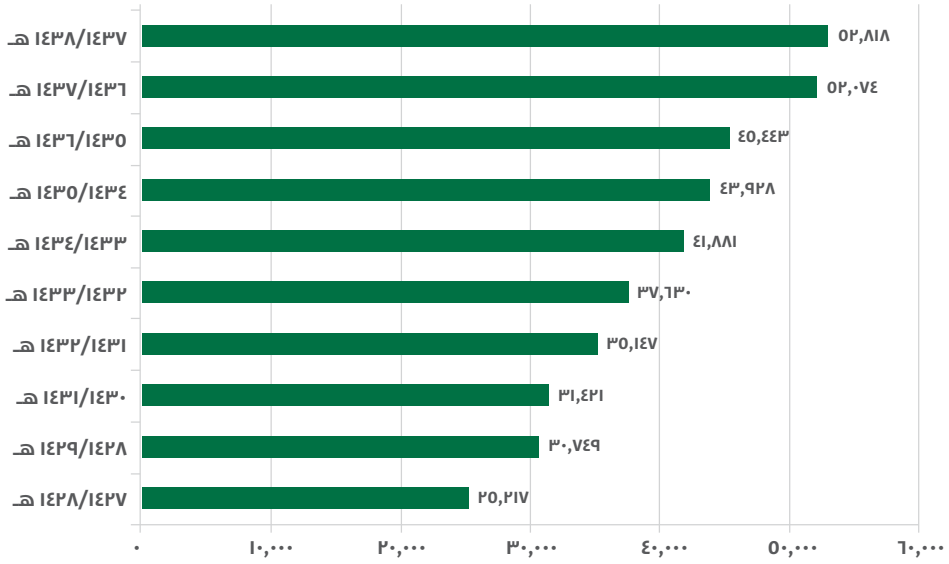

الصناعات الهندسية :

حجم القروض التراكمية :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (٢٨,٥٤٨) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٢١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٣٤) قرضاً بلغت قيمتها (٤,٤١٢) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٢٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام وحوالي ٥٦٪ من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة خمسة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٣,٧٥٠) مليون ريال لإقامة مجمع متكامل لمختلف الصناعات البحرية في رأس الخير لصناعة السفن، وقرض قيمته (١١٦) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ لإنتاج كابلات الضغط العالي، وقرض آخر قيمته (٩٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج الأنابيب الحديدية، بالإضافة إلى قرض قيمته (٨١) مليون ريال لإقامة مصنع في سدير لإنتاج قطاعات الالمنيوم، وقرضان قيمتهما (٤٤) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج كتل الحديد أحدهما في الدمام والثاني في جدة.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٦٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج قطاعات الألمنيوم، وقرضاً قيمته (٢٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج أسلاك النحاس، وقرضين قيمتهما (١٥) مليون ريال لتوسعة مصنعين في الرياض أحدهما لإنتاج قضبان حديد التسليح والآخر لإنتاج كتل الحديد، بالإضافة إلى قرض قيمته (١٠) ملايين ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج كابلات الضغط المنخفض.

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

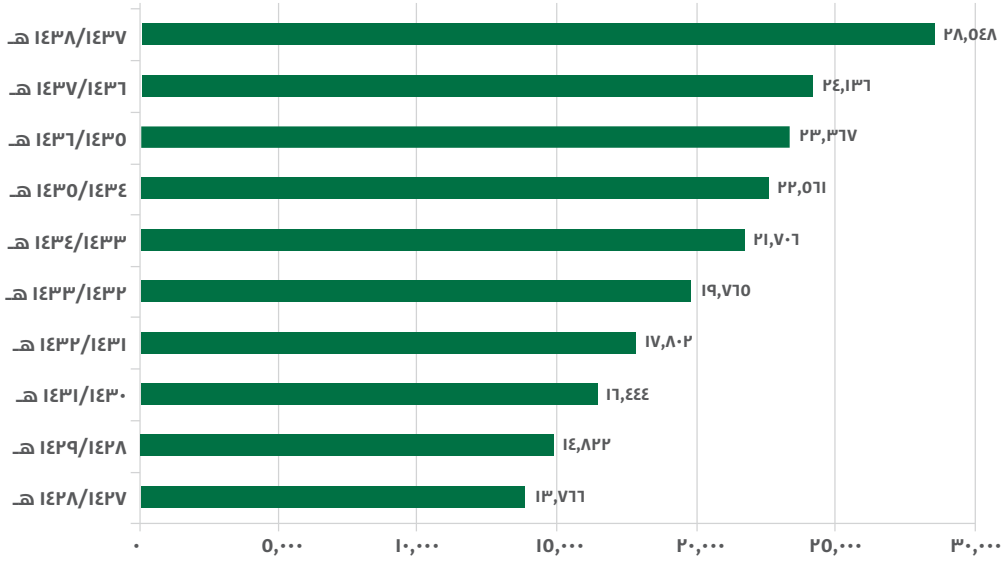

الصناعات الاستهلاكية :

حجم القروض التراكمية :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٢,٨٢٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٥١) قرضاً قيمتها (١,٠٤٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٣٣٪ من عدد القروض و١٣٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٤٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٢٥٥) مليون ريال لإقامة مصنع في حائل لإنتاج الفطائر بأنواعها، وخمسة قروض قيمتها (١٤٣) مليون ريال لإقامة خمسة مشاريع لإنتاج المناديل الورقية أحدها في الخرج والثاني في الرياض والثالث في سدير والرابع في بريدة والخامس في حوطة سدير، وستة قروض قيمتها (٩٠) مليون ريال لإقامة ستة مشاريع لإنتاج المياه الصحية المعبأة أحدها في المدينة المنورة والثاني في جازان والثالث في شقراء والرابع في العقيق والخامس في جدة والسادس في تنومة، بالإضافة إلى قرضين قيمتهما (٥٤) مليون ريال لإنتاج الورق المقوى أحدهما في المدينة المنورة والآخر في جازان.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٦٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج البسكويت وقرضاً آخر قيمته (٥٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج علب كرتون الدوبلكس، وقرضاً قيمته (٣٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في سدير لإنتاج خزائن خشبية، وقرضاً آخر قيمته (٣٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج الخبز بأنواعه، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الهفوف يقوم بإنتاج عصير الفواكه والخضار غير المركزة.

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

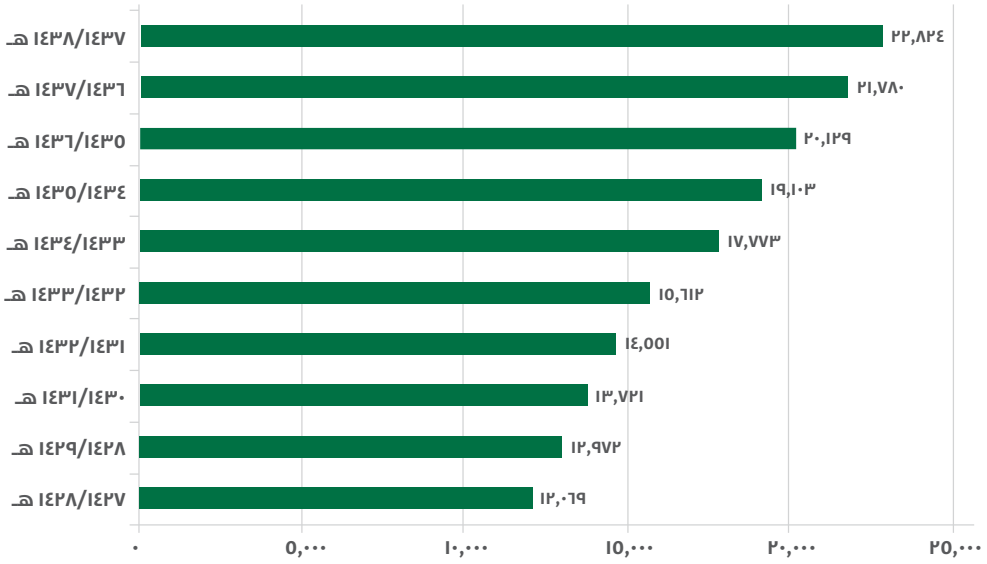

صناعة الأسمنت:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٢,٥٠٣) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٩٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق قرضاً واحداً لهذا القطاع خلال عام التقرير بلغت قيمته (٩٠٠) مليون ريال أي ما يمثل ١٪ تقريباً من عدد القروض وتمثل ١١٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام وبذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض. وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام وقد قدم هذا القرض لنقل وتحديث مشروع صناعي قائم.

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

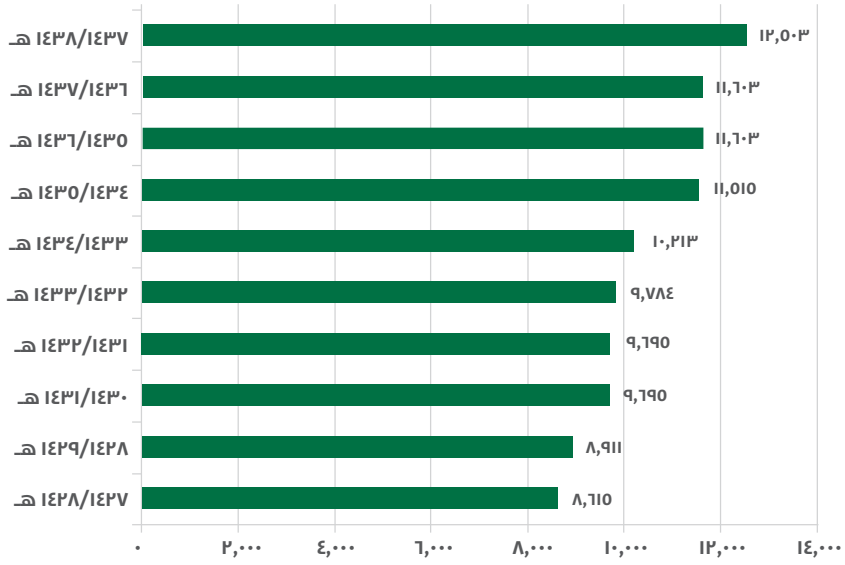

صناعة مواد البناء الأخرى:

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٣,٨١٢) مليون ريال، أي ما يمثل ١٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٣) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٥٣٣) مليون ريال، أي ما يمثل ٨٪ من عدد القروض وحوالي ٧٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروع صناعي قائم.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (١٥٣) مليون ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج مكونات خرسانة مسبقة الصنع، وقرضان قيمتهما حوالي (١٣٩) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج الطوب الأحمر أحدهما في شقراء والآخر في بقعاء، وقرض آخر قيمته (١٠٦) ملايين ريال لإقامة مصنع في ينبع للمنتجات الزجاجية الأخرى، وآخر قيمته (٤٦) مليون ريال لإقامة مصنع في نجران لإنتاج بلاط الجرانيت، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٢) مليون ريال لإقامة مصنع في سدير لإنتاج الانترلوك.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٣٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج الجبس (البودرة)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

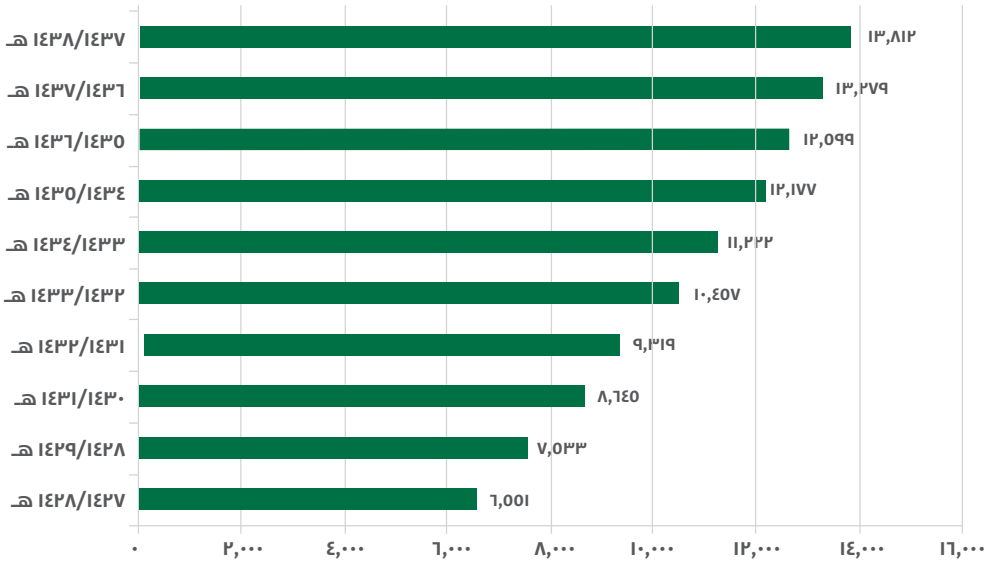

الصناعات الأخرى: :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٦,٨٦٣) مليون ريال، أي ما يمثل ٥٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٨) قروض قيمتها (٣١٠) ملايين ريال، أي ما يمثل حوالي ٥٪ من عدد القروض و٤٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت قروض هذا القطاع خلال العام للمساهمة في إقامة (٨) مشاريع صناعية جديدة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير ثلاثة قروض قيمتها (١٦٦) مليون ريال لإقامة ثلاثة مجمعات سكنية للعمالة في جدة والدمام وسدير، وقرضان قيمتهما (١١٩) مليون ريال في جدة لإقامة الفنادق وخدمة المستودعات، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٦) مليون ريال في الخرج لإنتاج معدات الطاقة الشمسية.

المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام ٢٠١٦م :

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٦٣) مشروعاً صناعيا منها (٥٤) مشروعا جديداً و (٩) مشاريع توسعة تفاصيلها كما يلي :

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام ٢٠١٦	عدد العمالة المقدرة
الصناعات الاستهلاكية	٢٢	١٧٣٣
الصناعات الكيميائية	١٥	٧٤١
الصناعات الهندسية	١٠	٧٨٨
صناعة مواد البناء الأخرى	٩	١٤٥٥
الصناعات الأخرى	٦	٤٨٥
صناعة الأسمنت	١	٥٥٣
المجموع	٦٣	٥٧٥٥

ثانياً: التوزيع الجغرافي للقروض:

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١٤٩٧) قرضاً لتمويل (١٠٧٤) مشروعاً صناعياً، أي ما يمثل حوالي ٣٧٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (٢٦,٤٦٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٩٪ من إجمالي اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٥٤) قرضاً بقيمة (١,٩٩٩) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي ٣٥٪ من عدد القروض و ٢٥٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (٤٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٨) مشاريع صناعية قائمة.

منطقة مكة المكرمة:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (٩٩٩) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٢٣,٠٧٨) مليون ريال لتمويل (٧٠٣) مشاريع صناعية، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ بنسبة ٢٤٪ من إجمالي عدد القروض و١٧٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٤٠) قرضاً بقيمة (٨٥٠) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل ٢٦٪ من عدد القروض وحوالي ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ، وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٣٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروعين صناعيين قائمين.

المنطقة الشرقية:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (١٠٧٦) قرضاً بقيمة (٥٧,٦٠١) مليون ريال لإقامة (٧٦٨) مشروعاً، أي ما يمثل حوالي ٢٧٪ من إجمالي عدد القروض و ٤٢٪ من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بالمنطقة الشرقية من ضخامة الاستثمارات التي تقام بمدينة الجبيل الصناعية التي تتبع للمنطقة الشرقية.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٥) قرضاً بقيمة (٤,٠٨٠) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض بنسبة ٥١٪ وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض بنسبة تقارب ١٦٪ من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثمانية مشاريع صناعية قائمة.

منطقة المدينة المنورة:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٤٤) مشروعاً تقع في منطقة المدينة المنورة حتى عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٨١) قرضاً بقيمة (١٥,٥٤٠) مليون ريال، أي ما يمثل ٤٪ من إجمالي عدد القروض وحوالي ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ

تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة الاستثمارات التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٢) قرضاً قيمتها (٢٢٩) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة، أي ما يمثل حوالي ٧٪ من عدد القروض و٣٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض والمرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (١١) مشروعاً صناعياً جديداً بمنطقة المدينة المنورة وتوسعة مشروع صناعي قائم.

منطقة جازان:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٣٩) مشروعاً صناعياً في منطقة جازان (٤٦) قرضاً بقيمة (٤,١٤٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي١٪ من إجمالي عدد القروض وحوالي ٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة جازان في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ تسعة قروض تبلغ قيمتها (٣٢٨) مليون ريال لإقامة تسعة مشاريع صناعية جديدة في منطقة جازان، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة ٦٪ تقريباً من عدد القروض و٤٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وتعتبر منطقة جازان من المناطق الواعدة التي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وبفترة سداد للقرض لا تزيد على ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة.

منطقة حائل:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة حائل (٣٨) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٢,٢٩٠) مليون ريال وذلك لتمويل (٣٧) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة حائل في المرتبة السابعة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ. بنسبة ١٪ من إجمالي عدد القروض و٢٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ثلاثة قروض قيمتها (٣٢٨) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية جديدة في منطقة حائل، وهي بذلك تأتي في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وتعتبر منطقة حائل من المناطق الواعدة التي استفادت أيضاً من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل ومدة فترة سداد القرض للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً.

منطقة القصيم:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم (٩٠) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١,٦٤٠) مليون ريال وذلك لتمويل (٧٨) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ بنسبة ٢٪ من إجمالي عدد القروض و١٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ثلاثة قروض قيمتها (٣١) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية جديدة في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة السابعة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

مناطق المملكة الأخرى:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٤٥) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٥٢) قرضاً قيمتها (٦,٦٠٨) ملايين ريال، أي ما يمثل تقريباً ٤٪ من إجمالي عدد القروض وتمثل ٥٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٩) قروض قيمتها (٩٨) مليون ريال للمساهمة في إقامة تسعة مشاريع صناعية جديدة في بقية مناطق المملكة. وتتوزع هذه المشاريع الجديدة بواقع أربعة مشاريع في منطقة الباحة ومشروعين لكل من منطقة عسير ومنطقة نجران ومشروع واحد لمنطقة الجوف. وقد حظيت هذه المناطق بما نسبته ٦٪ من إجمالي عدد القروض وحوالي ١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير.

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق بنهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)

المنطقة	عدد القروض المعتمدة	قيمة القروض المعتمدة (بملايين الريالات)
الرياض	١٤٩٧	٢٦,٤٦٤
مكة المكرمة	٩٩٩	٢٣,٠٧٨
المنطقة الشرقية	١,٠٧٦	٥٧,٦٠١
المدينة المنورة	١٨١	١٥,٥٤٠
جازان	٤٦	٤,١٤٧
حائل	٣٨	٢,٢٩٠
القصيم	٩٠	١,٦٤٠
مناطق المملكة الأخرى	١٥٢	٦,٦٠٨
المجموع	**٤,٠٧٩**	**١٣٧,٣٦٨**

ثالثاً: تمويل المشاريع المختلطة:

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة، حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد احدى الركائز الأساسية لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية فقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة مع الشركات العالمية العريقة. وسواء كانت المشاريع بوجود شركاء سعوديين أو بملكية أجنبية بالكامل فإن الصندوق يتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق إقراضها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٧١٧) مشروعاً، أي ما يمثل ٢٤٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٥٣,٣٢٩) مليون ريال، أي ما يمثل ٣٩٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٤٪ من رأس مالها.

مما يجدر ذكره أن (١٣٤) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٧,٦٠٦) ملايين ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

يأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي ٥٢٪، يليه قطاع الصناعات الهندسية البالغة حصته ٣١٪، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ٨٪.

اعتمد الصندوق لعام التقرير ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (١٥) قرضاً لإقامة (١٤) مشروعاً صناعياً مختلطاً جديداً، بالإضافة إلى توسعة مشروع صناعي واحد مختلط قائم. بلغت قيمة هذه القروض (٤,١٥٩) مليون ريال، وهو ما يمثل حوالي ٥٢٪ من إجمالي اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلطة الجديدة بواقع ثمانية قروض لقطاع الصناعات الهندسية وأربعة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وقرضين لقطاع الصناعات الأخرى وقرض واحد لقطاع مواد البناء.

وقد وفّرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال عام التقرير فرص عمل جديدة لاستيعاب (١٠٦٠٨) موظف وعامل، أي ما يمثل حوالي ٥١٪ من إجمالي فرص العمل التي وفرتها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ والبالغة (٢٠٨٠٦) فرص عمل.

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

واصل برنامج « كفالة » دوره المتميز في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيماناً منه بالدور الرئيسي الذى يلعبه البرنامج في خدمة وتنمية المجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وايجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة.

شهد العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) تراجعاً نسبياً في أداء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٣٣٩٠) كفالة مقابل (٤٠٠٧) كفالات تم اعتمادها خلال العام السابق، بمعدل انخفاض بلغت نسبته ١٥٪، استفادت منها (١٧١١) منشأة صغيرة ومتوسطة مقابل (١٦٤٣) منشأة خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها ٤٪وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (١,٨٢٨) مليون ريال مقابل (١,٨٢٠) مليون ريال خلال العام السابق بزيادة طفيفة بلغت نسبتها حوالي ٠,٤٪، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة في البرنامج (٣,٥٥٧) مليون ريال مقابل (٣,٧٢٣) مليون ريال خلال العام السابق بانخفاض بلغت نسبته حوالي ٤٪.

قيمة الكفالات والتمويل المقدم من البنوك خلال عام ٢٠١٦م مقارنة بعام ٢٠١٥م

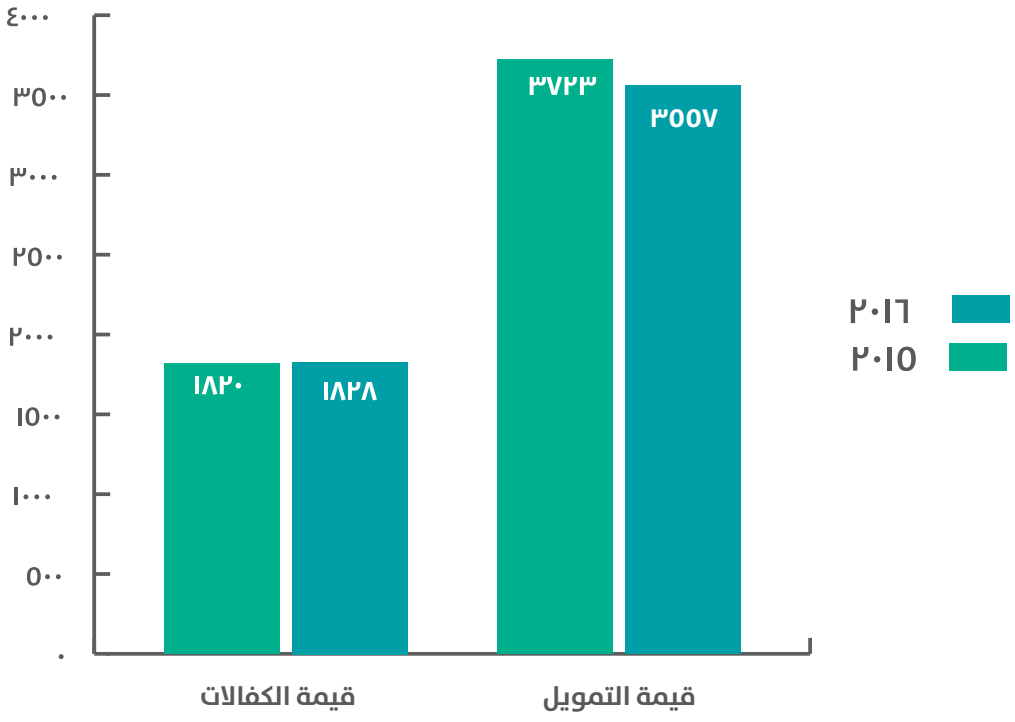

عدد المنشآت والكفالات المعتمدة من البرنامج خلال عام ٢٠١٦م مقارنة بعام ٢٠١٥م

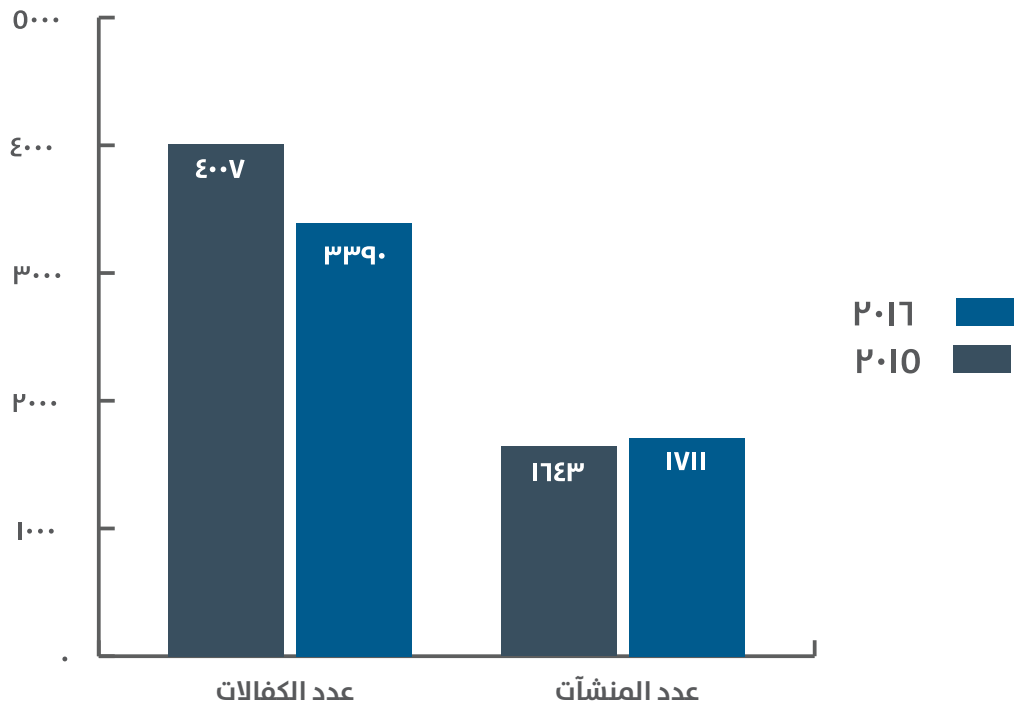

وقد تصدَّر قطاع التشييد والبناء (المقاولات) مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) بعدد (١٤٥٩) كفالة، وبقيمة إجمالية قدرها (٦٥٣) مليون ريال، تمثل ٤٣٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٣٦٪ من قيمتها، يليه في الأهمية قطاع التجارة بعدد (١٠٠٤) كفالات بقيمة (٦٠٢) مليون ريال، تمثل ٣٠٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٣٣٪ من قيمتها، ثم يأتي قطاع الصناعة بعدد (٢٨٤) كفالة بقيمة (١٩٢) مليون ريال، تمثل ٨٪ من إجمالي عدد الكفالات و١١٪ من قيمتها ، يليه قطاع خدمات المال والأعمال بعدد (٢٧٢) كفالة بقيمة (١٣٤) مليون ريال بنسبة ٨٪ من إجمالي عدد الكفالات و٧٪ من قيمتها. أما باقي الكفالات وعددها (٣٧١) كفالة وبقيمة (٢٤٧) مليون ريال، والتي تمثل ١١٪ من إجمالي عدد الكفالات و ١٣٪ من قيمتها ، فقد توزعت بين القطاعات المختلفة: السياحة والترفيه (١٨٠)، خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية (١١٧)، النقل والتخزين والتبريد (٤٠)، الكهرباء والغاز والماء وفروعه (١٨)، المناجم والبترول وفروعها (١١)، والزراعة والصيد وفروعها (٥).

الأهمية النسبية لعدد المنشآت المستفيدة من البرنامج خلال عام ٢٠١٦م حسب القطاع الاقتصادي

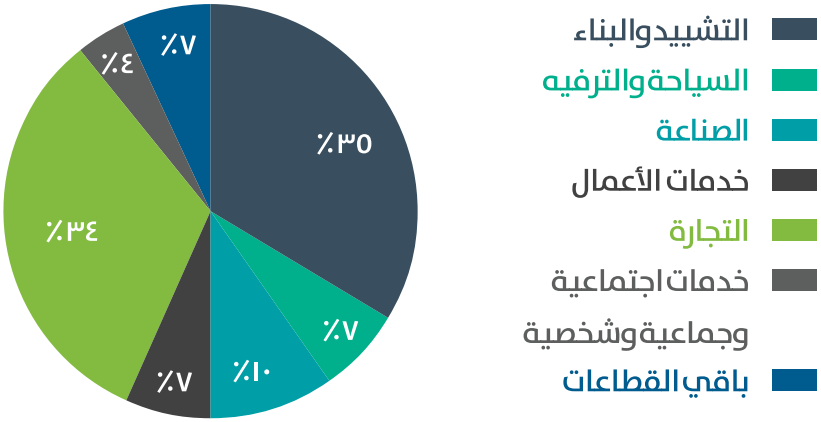

وحرصت إدارة البرنامج على استفادة جميع المناطق الإدارية بالمملكة من خدمات البرنامج لتحقيق هدف التنمية المتوازنة بالمملكة، وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام بعدد (١٣٩٩) كفالة بقيمة (٧٣٥) مليون ريال، تليها المنطقة الشرقية بعدد (٧٢٠) كفالة بقيمة (٤٣٣) مليون ريال، ثم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بعدد (٦٩٨) كفالة بقيمة (٣٨٠) مليون ريال، ثم منطقة القصيم في المرتبة الرابعة بعدد (١١٧) كفالة بقيمة (٧٤) مليون ريال، ثم منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة بعدد (١٥٧) كفالة بقيمة (٦٢) مليون ريال، ومنطقة عسير في المرتبة السادسة بعدد (٨٦) كفالة بقيمة (٤٩) مليون ريال، ومنطقة نجران في المرتبة السابعة بعدد (٨٢) كفالة بقيمة (٣٣) مليون ريال، ثم باقي المناطق الأخرى بعدد (١٣١) كفالة بقيمة (٦٢) مليون ريال، منها منطقة الباحة (٢٨) كفالة، منطقة الجوف (٢٣) كفالة، منطقة جازان (٣٠) كفالة، منطقة الحدود الشمالية (١٥) كفالة، منطقة تبوك (١٠) كفالات، منطقة حائل (٢٥) كفالة. ومن الملاحظ أن اعتمادات البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م) غطت كافة مناطق المملكة.

الأهمية النسبية لعدد المنشآت المستفيدة من البرنامج خلال عام ٢٠١٦م حسب المنطقة

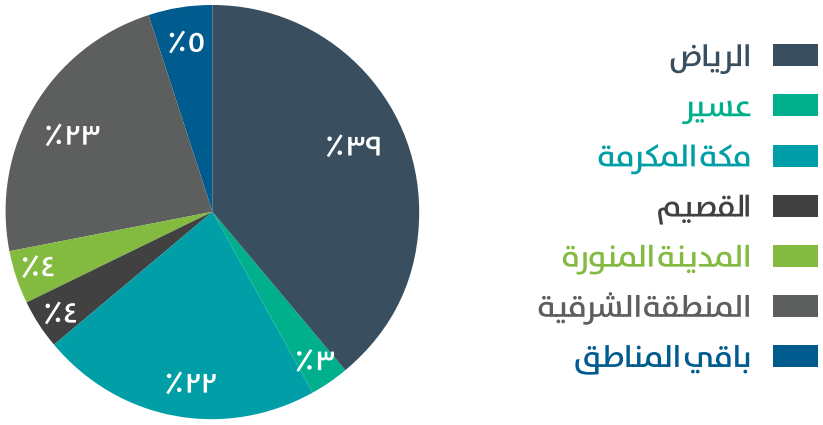

بالنسبة لجهات التمويل المتعاونة مع البرنامج، تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف التجارية المتعاونة مع البرنامج من حيث عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (١,٣٤٤) كفالة ، بلغت قيمتها الإجمالية (٥٢٩) مليون ريال بنسبة ٤٠٪ من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و ٢٩٪ من قيمتها، ويأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بعدد (٦٢٥) كفالة بقيمة (٤٢٧) مليون ريال بنسبة ١٨٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٢٣٪ من قيمتها، ثم بنك الراجحي في المرتبة الثالثة بعدد (٣٩١) كفالة بقيمة (٣٠٢) مليون ريال بنسبة ١٢٪ من إجمالي عدد الكفالات و١٧٪ من قيمتها، ويليه مصرف العربي الوطني في المرتبة الرابعة بعدد (٣٣٩) كفالة بقيمة (١٥٨) مليون ريال بنسبة ١٠٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٩٪ من قيمتها. وباقي البنوك بعدد (٦٩١) كفالة بقيمة (٤١٢) مليون ريال بنسبة ٢٠٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٢٢٪ من قيمتها.

الأهمية النسبية لعدد المنشآت المستفيدة من البرنامج خلال عام ٢٠١٦م حسب جهة التمويل

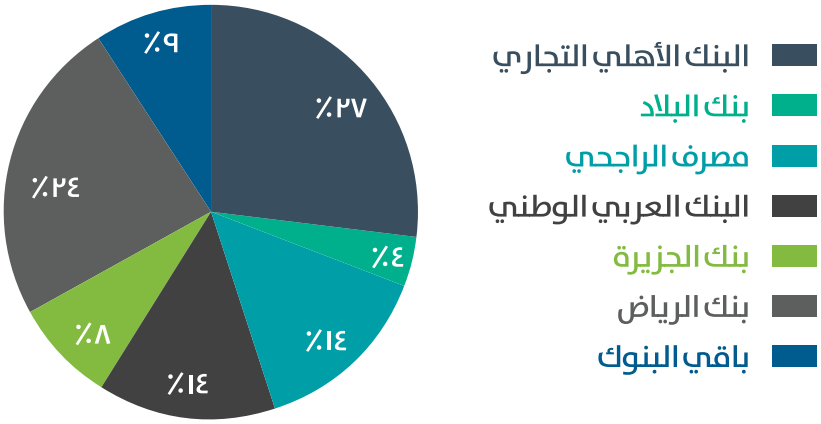

ومنذ انطلاقة البرنامج في عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) اعتمدت إدارة البرنامج عدد (١٨٢٨٩) كفالة استفادت منها (٨٩٣٣) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٨,٩٢٥) مليون ريال مقابل اعتمادات للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (١٧,٩٢٩) مليون ريال.

وقد شهد العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) تسييل عدد (٤٧) كفالة بقيمة (٣٠,٤) مليون ريال لصالح البنوك المتعاونة مع البرنامج، بذلك ارتفع عدد الكفالات المسيلة منذ انطلاقة البرنامج حتى نهاية العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) إلى (١٨٤) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (١٠٠,٨) مليون ريال، منها (٦١) كفالة للبنك الأهلي التجاري، و (٤٧) كفالة لمصرف الراجحي، و (١٩) كفالة للبنك السعودي البريطاني، و (١٥) كفالة لبنك الرياض، و (١٣) كفالة للبنك الأول، و(٩) كفالات للبنك العربي الوطني، و (٦) كفالات لكل من بنك الجزيرة والبنك السعودي للاستثمار، و(٤) كفالات لبنك البلاد، و(٣) كفالات للبنك السعودي الفرنسي، وكفالة واحدة لمجموعة سامبا المالية ، وتمثل الكفالات المسيلة التي صرفها البرنامج منذ بداية انطلاقته وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) ما نسبته ١,٠١٪ من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و ٣,٨٪ من إجمالي عدد الكفالات القائمة.

جدول يوضح عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وعدد المنشآت المستفيدة حسب جهات التمويل (القيمة بآلاف ريالات)

جهة التمويل	المعتمدة خلال عام ٢٠١٦م				تراكمية منذ بداية البرنامج			
	عدد المنشآت	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد الكفالات	عدد المنشآت	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد الكفالات
البنك الأهلي التجاري	٤٧٠	٥٢٩,٤٢٦	١,١٩٩,٨٦٢	١,٣٤٤	٢,٧٣٥	٢,٧٥٥,٦٣٩	٥,٩٥٣,٣٢٠	٧,٧٥٠
بنك الرياض	٤٠٩	٤٢٦,٥٦١	٨٤٦,٣٤٤	٦٢٥	٢,٢٦٠	٢,٠٩٥,٩٤٤	٤,٢٧٢,٤٦٤	٣,٤٠٨
مصرف الراجحي	٢٤٧	٣٠١,٥٢٥	٥٣٩,٣٣٩	٣٩١	١,١٥٣	١,١٧٤,٩٥٣	٢,٠٧٤,١٩٨	١,٩٦٨
البنك العربي الوطني	٢٣٧	١٥٧,٩٣٨	٢٦٥,٢٠٧	٣٣٩	٩٢٥	٨٦٨,٧٠٢	٢,١٣٤,٠٦٢	١,٩٥١
بنك الجزيرة	١١٧	١٣٢,٢١٢	١٧٥,٠٦٢	٢٠٠	٣٤٩	٤١٤,٦١٧	٥٦٥,٤٠١	٦٩٤
بنك البلاد	٦٢	٧٥,٥٣٥	١٨٣,٣٢٩	١٠٦	٢٦٧	٢٧٥,٩٦٠	٦٠٢,٩٥٤	٤٠٥
البنك السعودي للاستثمار	٣٨	٤٦,١٢٠	٨٢,٣٤١	٨٨	١٣٤	١٦٠,٥٨٠	٢٩٧,٠٢٨	٢٩١
البنك الأول	٣٧	٤٢,٩٧١	٦٦,٧٧٢	٥٠	٤٥٧	٥٣٥,٤٥٢	٨٠٢,٦٧٨	٥٥٨
البنك السعودي الفرنسي	٣٧	٤٦,٥٣٨	٧٥,٤٩٤	٤١	١٧٢	١٩٣,٩٧٣	٣٨٣,٦٥١	٢٢٢
مجموعة سامبا المالية	٢٩	٣٧,٠٩٣	٦٨,٠٥٠	١٣٦	٢٩٠	٢٩٠,٨٩٥	٥٣٧,٧٦٢	٧٣٢
البنك السعودي البريطاني	٢٤	٢٧,٠٧٠	٤٨,٦٠٠	٦٣	١٨٧	١٥٨,٩٢٢	٢٩٨,١٢٥	٣٠٣
بنك الأمارات دبي الوطني	٣	٣,٤٤٠	٥,٠٠٠	٦	٣	٣,٤٤٠	٥,٠٠٠	٦
مصرف الانماء	١	١,٣٦٠	٢,٠٠٠	١	١	١,٣٦٠	٢,٠٠٠	١
الإجمالي	**١,٧١١**	**١,٨٢٧,٧٨٩**	**٣,٥٥٧,٤٠٠**	**٣,٣٩٠**	**٨,٩٣٣**	**٨,٩٢٥,٤٣٧**	**١٧,٩٢٨,٦٤٣**	**١٨,٢٨٩**

الموارد البشرية والتدريب :

تمكن الصندوق من خلال برامجه المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة والعلوم المالية ، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.

بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٧٧١) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق والتدريب العملي، إذ تم تدريب (١٠٧٨) موظفاً سعودياً بما يتمشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، وحصل (١١) موظفاً على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورة التحليل المالي في الخارج، بينما حصل (٥٦٣) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و (٣٧٦) موظفاً سعودياً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة، في الوقت الذي حصل فيه (١٢٨) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (٢٤) متدربا سعودياً (تدريباً تعاونياً) من مختلف الجامعات السعودية على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف ادارات الصندوق.

ودأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة والفعاليات المهنية داخل وخارج الصندوق لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية وورش العمل التي تشارك فيها وتعدّها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على الأداء العام للصندوق. إلى جانب توظيف علاقة الصندوق المميزة مع الجامعات السعودية وذلك من خلال المشاركة في أيام المهنة السنوية والاسهام في الشراكة المجتمعية الفاعلة باستقطاب طلاب الجامعات للتدريب التعاوني في مختلف إدارات الصندوق.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة، فقد تمكن من تنفيذ خططه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ حيث تم توظيف (٣٤) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبيةً لمتطلبات حاجة العمل، إضافة إلى تفعيل عمليات التدوير الداخلي للارتقاء بقدرات كفاءاته والاستفادة منها في مختلف إدارات الصندوق.

مبادرات الموارد البشرية للعام ٢٠١٦م:

مواكبة لمتطلبات التطور والتحديث في مناشط الموارد البشرية فقد قامت إدارة الموارد البشرية بالمبادرات التالية:

١. مراجعة وتحديث كافة السياسات ذات العلاقة بالموارد البشرية وإقامة لقاءات تعريفية للعاملين بالصندوق لعرض وشرح السياسات والمبادرات إلى جانب توفير نسخة الكترونية للسياسات بموقع الصندوق الداخلي.

٢. تطوير نظام تقييم أداء العاملين بما يحقق العدالة والشفافية بالارتباط بالزيادات السنوية ومكافأة الأداء السنوي وما يتصل بذلك من عمليات ترقية العاملين بالصندوق.

٣. تحديث الهيكل التنظيمي ومراجعة تصنيف الوظائف الاشرافية والقيادية، مع معالجة كيفية استحقاق ومنح مكافآت الاشراف بعدالة وموضوعية على مستوى كافة فئات الوظائف الاشرافية والقيادية وتحديث الأوصاف الوظيفية للوظائف العليا بالصندوق.

٤. تفعيل قنوات التواصل مع العاملين من خلال مختلف القنوات المتمثلة في شذرات المعرفة، لقاءات دورية بين الإدارات وممثلي الموارد البشرية، الترحيب بالعائدين من الدورات التدريبية بالخارج، موقع (يامر) بموقع الصندوق الداخلي إلى جانب المساهمة في نشر كافة السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالعاملين بالصندوق أولاً بأول كإعلانات داخلية.

٥. توقيع اتفاقية القرض السكني للعاملين بالصندوق مع البنك السعودي للاستثمار وبنك البلاد وإقامة لقاءات تعريفية لجميع العاملين، إلى جانب التعاقد مع شركة بوبا للتأمين الطبي، والانضمام لشبكة التواصل الاجتماعي (لينكد إن) لتوظيف الكفاءات.

٦. أتمتة إجراءات الموارد البشرية وإطلاق المرحلة الأولى للخدمات الإلكترونية SAP (موارد).

٧. تعديل أسلوب إعداد الميزانية التقديرية للوظائف والموظفين والتدريب باستخدام الوسائل التقنية الحديثة في إعداد الميزانية.

٨. متابعة التعديلات التي طرأت على نظام العمل السعودي وانعكاساتها على لائحة تنظيم العمل المعتمدة من وزارة العمل إلى جانب التعديلات المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية.

لمحة عن استراتيجية الصندوق:

الـرؤيـــة

المساهمة بأن تكون المملكة العربية السعودية دولة صناعية متقدمة عبر تـقـديم حـلـول مـالـيـة واسـتـشـارية.

الـرسالة

دعم وتنويع الاقتصاد السعودي من خلال المساعدة في تشكيل القطاعات الصـنـاعية ، وتـطـويـر الـمؤسسات الـتـنـافسـيـة ، ودعـم الـمـبـادرات الإسـتـراتـيـجـيـة.

الـقـيـم

- الـمـبـادرة فـي الـتـنـمـيـة
- الـشـراكة فـي الـنـمـو
- المسؤولية في الاستثمار
- الـخـبـرة فـي الاسـتـشـارات
- الـنـجـاح فـي الـصـنـاعـة

29 مـبادرة يـتم العـمل عليها حالياً في الصندوق لتحقيق الإستراتيجية مـوزعة عـلى تـسـعة مـحاور هـي :

١-تعزيز الحوكمة.

٢- المبادرة في التوجيه الإستراتيجي وقياس الأداء.

٣-رفع القيمة المضافة بزيادة المنتجات والخدمات .

٤-تحسين إدارة الائتمان والمخاطر.

٥- تنويع مصادر التمويل.

٦-تطوير الموارد البشرية.

٧-التحول الرقمي.

٨- تفعيل إدارة التغيير.

٩- برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تم خلال هذا العام المالي إنجاز ٤ مبادرات

تطوير إجراءات العمل:

يعمل الصندوق حالياً على تطوير جميع إجراءاته وأتمتتها لتعزيز إمكانياته الداخلية مما سيسهم في خدمة العميل بكفاءة عالية، ومن أهم هذه الإجراءات نظام أتمتة إجراءات الأعمال الرئيسة إضافةً إلى لوحة مؤشرات الأداء لقياس كفاءة أداء الأعمال بشكل أفضل كما يتم تجهيز مركز بيانات رئيسي سيعزز من امن المعلومات في الصندوق. كما سيتم إطلاق العديد من الانظمة التي ستسهم في تحسين كفاءة العمل منها نظام إدارة المشاريع وإدارة المحتوى إضافة إلى نظام تقنية المعلومات.

التحول الرقمي ومبادرات إدارة تقنية المعلومات:

يولي الصندوق الصناعي استخدام التقنية الحديثة اهتماماً بالغاً، ويقوم حالياً بتنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية استجابةً للقرارات السامية والمبادرات الحكومية بهذا الشأن. حيث شارك الصندوق في القياس السابع للتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية لعام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م) وحقق إنجازاً متميزاً نسبته (٨٧,١٨٪) في مرحلة التميز والتحسين، واحتل المركز الثاني من بين الجهات الحكومية المصنفة ضمن قطاع التخطيط والتنمية والاستثمار، ويعكس هذا مدى توافق الخدمات الإلكترونية المقدمة من قِبل الصندوق مع البنود المطلوبة في نموذج القياس وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه البنود.

وبنفس السياق قام الصندوق بإطلاق العديد من الأنظمة والتطبيقات والمبادرات التي تسهم في تفعيل دور التقنية الحديثة في أعمال الصندوق لتحقيق الاستفادة القصوى منها بهدف تسهيل إجراءاته وتعزيز إمكانياته الداخلية وتتلخص أهم المشاريع المنجزة على النحو التالي:

- الحصول على شهادات الآيزو (ISO٩٠٠١, ISO٢٧٠٠١, ISO٢٠٠٠٠) في مجال تقنية المعلومات.
- الانتهاء من الربط الإلكتروني مع ٢٥ جهة حكومية من خلال الشبكة الحكومية الآمنة (يسر).
- الانتهاء من إعادة هندسة إجراءات الأعمال الرئيسة.
- إطلاق نظام تخطيط الموارد (موارد).
- تدشين خدمة التقديم على قرض.
- تدشين خدمة شهادة عدم اقتراض.
- إنجاز نظام الاتصالات الموحد (تواصل).
- إطلاق خدمة الإشعارات والتنبيهات من خلال الرسائل النصية القصيرة (SMS) والبريد الإلكتروني (Email Notification) للموظفين والعملاء.

دورة تقييم المشاريع الصناعية:

تحـرص إدارة الصنـدوق عـلى توفـير خدماتهـا الاقراضيـة والاستشـارية للمسـتثمرين في القطـاع الصناعـي بالسرعـة والفعاليـة اللازمتـين، لـذا فإنهـا تعمـل باسـتمرار عـلى تطويـر الاجـراءات والأنظمـة واللوائـح الخاصـة بالنشـاط الإقـراضي للصنـدوق ليسـتمر في تميـزه بـين مؤسسـات التمويـل المماثلـة في سـائر أنحـاء العـالم. تتبلـور هـذه الجهـود جميعهـا في دورة تقييـم المـشروع المعتمـدة التـي تخضـع مـن حـين لآخـر لتعديـلات تمليهـا ظـروف التطبيـق العمـلي، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار أحـدث التطـورات في مجـال التنظيـم الإداري والتحليـل المـالي والتقـدم التقنـي.

يوضـح المخطـط التوضيحـي التـالي دورة المـشروع المعمـول بهـا حاليـا لـدى الصنـدوق لعمليـات دراسـة وتقييـم ومتابعـة تنفيـذ مشـاريع الإقـراض، وعمليـات صرف الالتزامـات الماليـة للمشـاريع ومتابعـة تسـديد مسـتحقات الصنـدوق مـن قبـل المقترضـين:

مخطط توضيحي لمراحل قبول ودراسة وتقييم المشاريع الصناعية

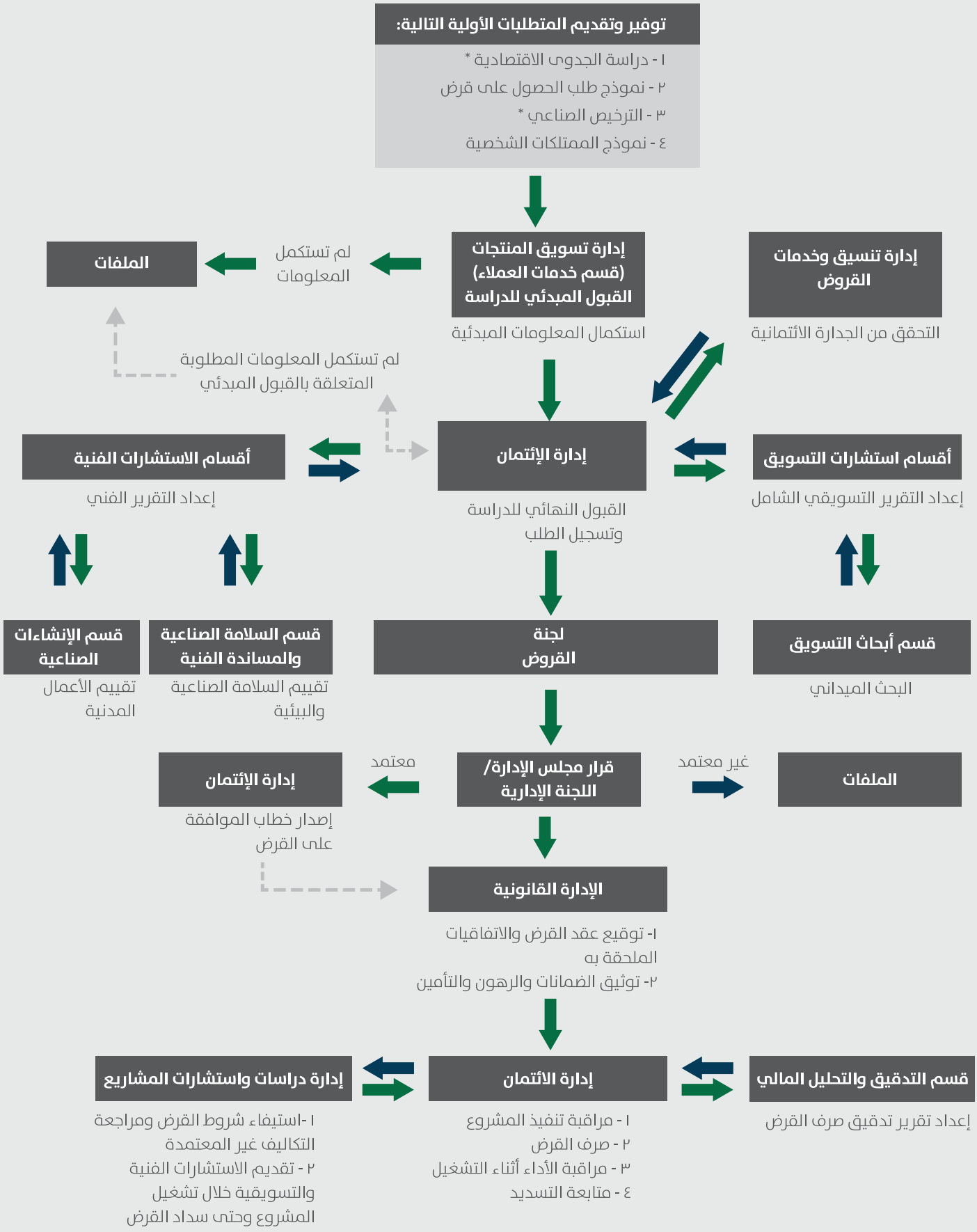

*** في حالة المشاريع المتوسطة والصغيرة، يكتفي الصندوق بالاستمارة الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة والترخيص الصناعي.**

ملاحظات:

١ - تتوقف فترة التقييم على تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢ - تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

دراسة صناعية

قطاع التعدين في المملكة العربية السعودية:

١. مقدمة:

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعظيم مستوى مساهمة قطاع التعدين في ناتجها المحلي الإجمالي، وتحويله إلى ركيزة أساسية محركة لنشاطها الاقتصادي، الأمر الذي تجلى واضحاً في طيات رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وبناءً عليها يتم العمل على الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية في المملكة. وفي سبيل تحقيق هذه الاستراتيجية لابد من التعاون المشترك بين جميع الجهات والقطاعات المعنية الحكومية منها والأهلية.

٢. أهمية قطاع التعدين وخصائصه:

تعتبر الثروة المعدنية من أهم الثروات الطبيعية الموجودة في عالمنا كما أنها تمثل عمارة الحياة المعاصرة، وحسن استثمارها ساهم بشكل كبير في نمو وتطور اقتصادات الكثير من الدول مما انعكس ايجابا على حياة شعوبها وزاد من تطورها. وبشكل عام فإن دور القطاع التعديني يمكن تلخيصه في التالي:

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- خلق فرص وظيفية.
- إمداد الصناعات المحلية بما تحتاجه من مواد خام.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات أو تقليل الواردات.
- تغذية خزينة الدولة من ضرائب ورسوم.
- تطوير البنية التحتية في المناطق التي توجد فيها الثروة المعدنية.

ويتميز القطاع التعديني بأن خاماته المعدنية تقع غالباً في مناطق نائية مما يتطلب توفير البنى التحتية المناسبة من مصادر طاقة وطرق وذلك لنقل جميع مستلزمات التعدين والمعالجة إلى مواقع تلك الخامات . كما يتطلب الاستثمار في هذا القطاع مبالغ استثمارية ضخمة الذي يتطلب الإقتراض من مؤسسات التمويل مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الثابتة من إجمالي تكاليف الإنتاج. كما أن القطاع يتصف بطول فترة ما قبل الإنتاج ، بالإضافة إلى ذلك فإن الثروات المعدنية تعتبر ثروات غير متجددة، الأمر الذي يتطلب استغلالها على أسس علمية مع مراعاة التنمية المستدامة في استغلال تلك الموارد الطبيعية. كما يتسم الاستثمار في التعدين بالمخاطرة العالية سواء المالية أو الجيولوجية.

٣. تطور النشاط التعديني في المملكة:

بذلت المملكة جهوداً كبيرة في مجال التعدين (بمراحله المختلفة) منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود (رحمه الله). ويتبين ذلك من التقرير الصادر من هيئة المساحة الجيولوجية السعودية (بعنوان الاستكشاف المعدني في المملكة العربية السعودية) حيث إن الاستكشاف والتعدين في المملكة مر بثلاث مراحل زمنية محورية. والجدول التالي يلخص المراحل الزمنية وأهم التطورات التي نتجت عنها:

مراحل تطور النشاط التعديني في المملكة

المرحلة	الفترة الزمنية	تطورات المرحلة
الأولى	**١٩٣٤-١٩٦٣م**	بدأت فيها أولى عمليات الاستكشاف المعدني في المملكة بأمر من الملك عبد العزيز آل سعود (رحمه الله). وتم فيها استقدام خبراء جيولوجيين لدراسة أوضاع المياه والبترول والمعادن في المملكة. نتج عنها اكتشاف وجود البترول في الأحساء والذهب في الحجاز. وتم بأمر منه (رحمه الله) استخراج واستغلال الذهب من منجم مهد الذهب حيث أدى ذلك إلى إنتاج حوالي ٧.٢١ طن من الذهب و٢٨ طن من الفضة.
الثانية	**١٩٦٣-١٩٩٨م**	هي مرحلة النقلة النوعية في مجال الاستكشاف المعدني، والانتهاء من المسح الجوي لمختلف مناطق المملكة، واستكمال سلسلة الخرائط الجيولوجية. وتم فيها أيضاً إنشاء المديرية العامة للثروة المعدنية عام ١٩٦٣م والتي عملت على: - إعداد استراتيجية استكشافية للمعادن في المملكة. - تحديد مسارات تطبيقية لضمان تحقيق هذه الاستراتيجية.
الثالثة	**١٩٩٨م-حتى الوقت الحالي**	مرحلة الثورة التقنية والمعرفية وتطور الأعمال الاستكشافية والتطويرية والإنتاجية، وإعادة هيكلة قطاع التعدين، وتأسيس منظمات وشركات داعمة للقطاع منها: - هيئة المساحة الجيولوجية والتي تولت مسؤولية التنقيب عن المعادن في المملكة. - بدء عمل شركة معادن والتي عملت نقلة نوعية في مجال إنشاء وتشغيل المناجم. - إصدار أول قانون متعلق بالنشاط التعديني في عهد الملك فهد (رحمه الله) والذي حدد الإطار العام للاستثمار في قطاع التعدين، وبني على هذا القانون العديد من التشريعات والأنظمة التي تحكم النشاط التعديني في المملكة.

٤. الوضع الراهن للقطاع التعديني في المملكة:

تمكن القطاع التعديني في المملكة خلال العقود القليلة الماضية من رفع قدراته في مجال استخراج الكثير من المواد الخام المعدنية واستغلالها، و خاصة بعد التحسن الذي طرأ على البنية الاستثمارية للقطاع التعديني بعد اصدار نظام الاستثمار في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) وتعزيز فرص الاستثمار بالقطاع، فقد ارتفع عدد الشركات الخاصة المستثمرة في القطاع بصورة كبيرة.

وكان أهـم الانجـازات في هـذا الشـأن تخصيـص شركـة التعديـن العربيـة السـعودية (معـادن) والتـي كانـت مملوكـة بالكامـل للدولـة حتـى العـام ٢٠٠٨م . وتعـد شركـة معـادن احـدى الـشركات الرئيسـية لتنميـة قطـاع التعديـن في المملكـة حيـث تمتلـك الشركـة منجـم مهـد الذهـب ومنجـم الصخـيرات ورخـص تعديـن للفوسـفات والبوكسـايت وغيرهـا. وتعزيـزاً لـدور القطـاع الخـاص في مجـال الاسـتثمار في القطـاع التعديـني وضعـت الدولـة السياسـات الخاصـة لجـذب الاسـتثمارات الوطنيـة والأجنبيـة، حيـث تـم توفـير قواعـد المعلومـات الخاصـة بالفـرص الاسـتثمارية عـلى شـبكة الانترنـت بموقـع وزارة الطاقـة والصناعـة والـثروة المعدنيـة، بالإضافـة الى تنظيـم المعـارض والمؤتمـرات داخـل وخـارج المملكـة.

ونتيجـة لتلـك الجهـود شـهد قطـاع التعديـن في المملكـة تطـوراً وتنوعـاً في منتجـات الخامـات التعدينيـة المسـتخرجة، حيـث أسـهمت تلـك الخامـات في انتـاج العديـد مـن المعـادن الفلزيـة وغـير الفلزيـة إضافـة إلى المعـادن النفيسـة . وتشـكل خامـات المعـادن غـير الفلزيـة والمعـادن الصناعيـة أكـثر من ٨٠٪ مـن كميـات الخامات المسـتخرجة مـن النشـاط التعديـني. ومـن أمثلتهـا الرمـل والحـصى والجرانيـت والرخـام والمـواد الخـام التـي تدخـل في صناعـة الجبـس والأسـمنت مثـل الحجـر الجـيري والرمـل الحديـدي و غيرهـا. الجـدول التـالي يوضـح كميـات الخامـات المعدنيـة المسـتغلة في المملكـة خـلال الأعـوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥م.

الخامات المعدنية المستغلة في المملكة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥م (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الحجر الجيري	٣١,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٥٠٠	٣٣,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٤٥,٧٥٠	٤٦,٣٠٠	٤٨,٦١٥	٥٦,٧٠٠	٥٩,٥٠٠	٦٢,٣٠٠
الطين	٤,٠٠٠	٤,٣٠٠	٣,٨٠٠	٣,٩٠٠	٥,٠٠٠	٥,٢٥٠	٥,٨٠٠	٦,٥٤٧	٨,٣٠٠	٦,٨٨٠	٧,٢٢٠	٧,٦٩٠
الملح	١,٤٣٠	١,٧٠٠	١,٧٥٢	١,٥٠٧	١,٦٠٠	١,٦٨٠	١,٨٠٠	١,٨٦٤	١,٦١١	١,٩٠٠	١,٩٩٠	٢,٠٨٠
رمل السيليكا	٥٩٢	٥١٨	٧٨٢	٨٢٠	٧٩٩	٨٤٠	٨٢٠	١,٣٠٣	١,٢٧٠	١,١٦٠	١,٢١٠	١,٢٧٠
مواد كسارات(بحص)	١٥٦,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢١٧,٠٠٠	٢٣٤,٠٠٠	٢٤٨,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	٢٧٢,٧٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠
رمل	٣٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٣,١٠٠	٢٦,٠٠٠	٢٥,٤٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٣٠,٤٠٠	٣١,٨٠٠
رمل حديدي	٤٩٥	٤٤٣	٥٨٤	٦٤٢	٥٨١	٦٠٠	٥٥٠	٦٥٢	٩٨٧	٦٤٤	٦٧٦	٧٠٨
جبس	٢,٥٥٣	٢,٠٠٠	٢,٢٠٠	٢,١٠٠	٢,٣٠٠	٢,٤١٥	٢,١٠٠	٢,٢٣٩	١,٧٠٠	١,٧٠٠	١,٧٨٠	١,٤٧٠
رخام للأغراض الصناعية	٦٨٠	٦٤٢	٨١٠	٨٣٢	١,٠٠٠	١,٠٥٠	١,٥٠٠	١,٣٥٢	١,٣٠٠	٣,٠٠٠	٣,١٥٠	٣,٣٠٠
كتل رخام	٨٣	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٩٠	٤٨	٢٤	٢٥	١١	١٢	١٢
كتل جرانيت	٧١٦	٨٥٠	٩٦٢	٩٥٤	١١٠	١١٦	١,١٠٠	٩٩٣	٨٣٤	١,١٠٠	١,١٠٠	١,١٥٠
كتل حجر جيري	٤٠٩	٤٦٢	٣٠٨	٣٠٨	٢٤٢	٢٥٤	٢٥٦	٧٧٠	٤٨٤	١,٢٠٠	١,٢٦٠	١,٣٢٠
كاولين	٢١٤	١,٥	٤	٤٤	--	--	٦٢	٧٠	١٣٧	١٠١	١٠٦	١١١
بارايت	١٥	١٥	٢٣	٣٠	--	--	٣٠	٣٠	٣٢	٣٠	٣٢	٤٣
فلدسبار	٤٢	٤٢	٤٢	٧٣	٥٥	٥٨	٤٢	١٦٠	٢٢٧	١٦٠	١٩٤	١٩٨
بازلت	٤٣	٤٣	٥٣	--	--	--	--	--	--	--	--	--
بوزلان	٢٧٧	٣٧٢	٤٠٠	٧٨٤	٨١٠	٨٥٠	٩١٥	١,٠١٠	٩٤١	٤٦٠	٤٨٠	٥٠٠
دلومايت	٥٣٢	٥٠٠	٥٥٠	٤٦٥	٤٦٥	٤٨٠	٥٨٣	٦١٦	١٥٣	١٨١	١٩٠	١٩٩
شيست	٦٦٣	٥٨٢	٧٢٢	٦٠٨	٦٠٨	٦٤٠	٦٠٣	٧٣٨	٦٨٣	٦٥٠	٦٨٠	٧١٠
بيروفليت	--	--	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٤	٨	٨	٦	٧	٨
بوكسايت منخفض النسبة	--	--	--	--	--	٢٤٦	٢٨٤	٦٣٤	٨٣٥	٩٣٤	٩٦٧	١,٠٢٦
بوكسايت	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١,٠٤٤	١,٠٩٦	١,١٢٨
فوسفات ثنائي الامونيوم	--	--	--	--	--	--	--	--	١,٥٣٤	١,٨٢٠	١,٩١١	٢,٠٠٢

المصدر :احصاءات التقرير السنوي (٥٢) مؤسسة النقد العربي السعودي

وتأتي صناعة الأسمنت في طليعة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية المستغلة ، لما لها من أثر في تلبية متطلبات السوق المحلي وتصدير الفائض للخارج ، حيث ارتفع الإنتاج المحلي من الأسمنت من حوالي ٩٤ ألف طن عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٦٢ مليون طن عام ٢٠١٥م.

أما فيما يتعلق بالمعادن الفلزية تقوم المملكة بإنتاج الكثير من تلك المعادن أهمها النحاس والزنك والرصاص والفضة والذهب كما يتضح من الجدول التالي:

إنتاج المملكة من بعض المعادن الفلزية خلال الفترة ٢٠٠٣م - ٢٠١٥م

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)	رصاص (طن)
٢٠٠٣	٨,٧٦٩	١٧,٤٠٢	٦٢٧	١,٧٩٧	--
٢٠٠٤	٨,٢٦٨	١٤,٤٩٤	٦٥٢	--	--
٢٠٠٥	٧,٤٥٩	١٣,٥٠١	٦٦٨	---	---
٢٠٠٦	٥,١٨٢	٩,١٠٤	٧٣٠	٩٨٣	---
٢٠٠٧	٤,٤٤٠	٩,٠٢٨	٧٣٧	٧١٦	---
٢٠٠٨	٤,٥٢٧	٨,٢٣٢	١,٤٦٥	٣,٦٦٣	--
٢٠٠٩	٤,٨٥٨	٧,٥٢٧	١,٧١٩	٥,٥٠٧	٦٨٥
٢٠١٠	٤,٤٧٧	٧,٦٧٠	١,٦٠٣	٤,٢١٨	٥٤٣
٢٠١١	٤,٦١٢	٥,٨٣٩	١,٩٥٤	٤,٩٣٤	٣٩٦
٢٠١٢	٥,٢١٥	٥,٢١٢	١٧,٦٣٩	٢١,٢١٣	--
٢٠١٣	٤,١٥٨	٤,٦٥٥	٤١,٣٣٢	٣٩,٨١٣	--
٢٠١٤	٤,٧٨٩	٤,٨٠٠	٣٣,١١٦	٣٩,٧٩٨	--
٢٠١٥	٥,٠٧٨	٤,٤٦٣	٣٤,٧٥٠	٤١,٧٠٠	--

المصدر : احصاءات التقرير السنوي (٥٢) مؤسسة النقد العربي السعودي

بالإضافة الى المعادن الفلزية المذكورة في الجدول أعلاه ، بدأت المملكة خلال السنتين الماضيتين في استغلال خامات الفوسفات والبوكسايت، حيث تم البدء في استغلال منجم الجلاميد للفوسفات في شمال المملكة ، وذلك بمد خط للسكة الحديد يربط المنجم بمناطق التصنيع والتصدير على الساحل الشرقي. كما بدأت شركة معادن في تنفيذ مشروع الألمونيوم وذلك لاستغلال خام البوكسايت الموجود في شمال شرق المملكة لإنتاج سبائك الألمونيوم للاستهلاك المحلي والتصدير وذلك بطاقة انتاجية تصل إلى ٦٥٠ ألف طن سنوياً . لذا من المتوقع أن تشهد المملكة في السنوات القليلة القادمة الاستغلال الفعلي لخام البوكسايت في انتاج الألمونيوم واستغلال خام الفوسفات في صناعة فوسفات الأمونيوم وهو سماد الفوسفات الأكثر شيوعاً في العالم .

٥. واردات وصادرات المملكة من المعادن:

يلحظ المتتبع لحركة التبادلات التجارية العالمية مدى أهمية الخامات المعدنية في الاقتصاد العالمي، ويعزى سبب ذلك إلى أن المعادن هي أساس كل مقومات الحياة العصرية الحالية، فهي الوقود الأساسي المحرك للصناعة بمختلف أنواعها. وفيما يخص المملكة، فإنها تعتبر من أكبر المستوردين للمنتجات المعدنية على مستوى العالم. فيما يلي تلخيص لحجم واردات المملكة من المعادن في عام ٢٠١٥م:

واردات المملكة من المعادن لعام ٢٠١٥م

نوع المنتج	صافي قيمة الواردات لعام ٢٠١٥م (مليار ريال)
الحديد	٣٧,٥
المعادن النفيسة (مثل الذهب والفضة)	١٨,٨
المعادن الأساسية (مثل الزنك والنحاس)	٧,٩
الألمنيوم	١,٥
أخرى	١٠,١
المجموع	**٧٥,٨**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

من الجدول يتضح أن حجم واردات المملكة من المعادن بلغ حوالي ٧٦ مليار ريال عام ٢٠١٥ وهي تمثل حوالي ١٢٪ من إجمالي واردات المملكة لنفس العام. من جهة أخرى بلغ حجم صادرات المملكة من المعادن ٧٤٥ مليون ريال تمثل ٠,٤٪ فقط من إجمالي صادرات المملكة (باستثناء الزيت الخام والغاز الطبيعي) في نفس العام. وهذا يعكس حجم الاستهلاك الكبير من المعادن مما يشير إلى أن الاستثمار في قطاع التعدين سيسهم في تقليص حجم الواردات والمساهمة في تعزيز الميزان التجاري للمملكة.

٦. مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد السعودي:

١,٦ - تطور مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي:

ارتفع ناتج قطاع التعدين من حوالي ٨ مليارات ريال عام ٢٠١١ الى حوالي ٩,٤ مليار ات ريال عام ٢٠١٦م، مسجلاً نمواً حقيقياً بلغ معدله السنوي في فترة الخمسة أعوام الماضية ٢,٦ ٪ ، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما زال دون الطموح وذلك للمساهمة الكبيرة من قطاع النفط والغاز.

التطور في ناتج النشاطات التعدينية والتحجيرية في المملكة ٢٠١١ - ٢٠١٦م

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ناتج النشاطات التعدينية التحجيرية (مليون ريال)	٨,٤٢٧	٨,٧٧٤	٩,٠٥١	٩,٣١٨	٩,٧٠٣	٩,٤٢٦
معدل النمو في ناتج النشاطات التعدينية التحجيرية ٪	٤,٢٨	٤,١١	٣,١٦	٢,٩٥	٤,١٣	٢,٨٦ -
مساهمة النشاطات التعدينية التحجيرية في الناتج المحلي الإجمالي ٪	٠,٣٩	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٧
الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	**٢,١٧٨,٧٩٢**	**٢,٢٩٦,٦٩٧**	**٢,٣٥٨,٦٩٠**	**٢,٤٤٤,٨٤١**	**٢,٥٤٥,٢٣٦**	**٢,٥٨٠,٨٢٠**

المصدر :الهيئة العامة للإحصاء

٢,٦ - العمالة في قطاع التعدين بالمملكة:

بلغ عدد العمالة في قطاع التعدين (باستثناء الزيت الخام والغاز الطبيعي) في عام ٢٠١٥م حوالي ١٤ ألف عامل، شكل السعوديون منهم نسبة ٢٤٪ من الإجمالي. بينما تمثل نسبة العمالة في هذا القطاع ٠,٦٪ من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي لعام ٢٠١٥م.

العمالة في قطاع التعدين (٢٠١٥م)

البيان	العدد \ النسبة
عدد العمالة في قطاع التعدين (باستثناء الزيت الخام والغاز الطبيعي)	١٣,٥٢٤
نسبة العمالة في قطاع التعدين إلى إجمالي العمالة	٠,٦ ٪
عدد العمال السعوديين في قطاع التعدين	٣,٢٠٥
نسبة السعوديين في قطاع التعدين (باستثناء الزيت الخام والغاز الطبيعي)	٢٤ ٪

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

٧. دور قطاع التعدين في تحقيق التنمية المتوازنة:

نظراً للارتباط المباشر لقطاع التعدين بمواقع الخامات المعدنية المختلفة والتي تتركز في أماكن المملكة المختلفة، يعتبر الاستثمار في هذا القطاع من الاستثمارات الهامة لتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، حيث يتطلب اعطاء المناطق الأقل نمواً أولوية في أنشطة التعدين المختلفة من استكشاف ودراسة جدوى وغيرها , فضلاً عن امدادها بالتجهيزات الأساسية لتعزيز استهلاك الخامات المعدنية في تلك المناطق .

٨. دور الصندوق في دعم وتشجيع الاستثمار بقطاع التعدين:

يعتبر صندوق التنمية الصناعية السعودي من أكبر الداعمين للنشاط التعديني في المملكة، وله اسهامات كبيرة في توفير الدعم من خلال القروض التي تم تقديمها لهذا القطاع والتي تجاوزت ٦,٥ مليارات ريال. ولا يقتصر دوره على الدعم المباشر للمستثمرين في قطاع التعدين فقط، بل يمتد ليشمل مختلف سلاسل القيمة المضافة في قطاع التعدين.

٩. الفرص والتحديات:

١,٩ - الفـــــرص:

• الخبرة الاستكشافية لدى المملكة في مجال التعدين كبيرة مما نتج عنه بنك معلوماتي غني ناتج عن نشاطها الاستكشافي المكثف، الذي من شأنه أن يسهم بشكل كبير في دعم مسيرة التطوير المستقبلي في قطاع التعدين. ومما لا شك فيه، أن وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة تبذل قصارى الجهود من أجل توفير كل المقومات وتذليل كل العقبات لتحقيق تطلعات المملكة في تنمية قطاع التعدين. ومن بين هذه الجهود انطلاق الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية والتي من شأنها زيادة كفاءة وفاعلية النشاط الاستكشافي في المملكة.

• الطلب المحلي الكبير الذي يعد الدافع الأكبر للسعي قدماً في مجال الإنتاج المعدني. ومما يشير إلى وجود طلب محلي كبير للمعادن، إحصائيات واردات المملكة من المعادن المختلفة لعام ٢٠١٥م والبالغة حوالي ٧٦ مليار ريال. ويعتبر قطاع الصناعات الوسيطة (منتجو المعادن الرئيسية) والتحويلية (المنتجون النهائيون وشبه النهائيين للمنتجات المعدنية المختلفة) المحركين الرئيسيين لهذا الطلب.

• الطلب العالمي المتزايد الذي يشكل حافزاً آخر لدفع عجلة الإنتاج السعودي في قطاع التعدين. حيث تظهر التقارير نمواً مستمراً للطلب على معظم المعادن من عام لآخر. ويتفاوت هذا النمو في الطلب من دولة لأخرى ومن معدن لآخر.

• تكلفة الطاقة في المملكة حيث تعتبر من أهم مدخلات النشاط التعديني. ومما لا شك فيه أن تكلفة الطاقة تشكل جزءاً كبيراً من تكلفة الإنتاج للمعادن . وبالتالي كلما انخفضت تكلفة الطاقة يعطي المنتج ميزة تنافسية من ناحية الربحية والتسعير. وتعتبر أسعار الطاقة الحالية في المملكة أحد الأسباب الرئيسية المحفزة للاستثمار في قطاع التعدين.

• اثبتت دراسات استكشافية احتياطياً هائلاً من المواد الخام التعدينية الفلزية وغير الفلزية والمعادن الصناعية تشمل أحجار الزينة والجرانيت والحديد والنحاس والالمنيوم والفوسفات والمنجنيز والكروم والنيكل واليورانيوم والزنك والحجر الجيري والجبس والكثير من المواد الخام التعدينية الاخرى.

• التأثر المحدود للاقتصاد السعودي بتباطؤ الاقتصاد العالمي.

• الحوافز التشجيعية الممنوحة للمستثمر الاجنبي والمحلي في مجال الاستثمار التعديني منها توفر التمويل من صندوق التنمية الصناعية السعودي.

• توفر إمكانات لوجستية مثل خطوط السكة الحديد التي تمكن من نقل الموارد المعدنية إلى ميناء التصدير على الساحل الشرقي.

٢,٩ - التحديـــــات:

• **تحفيز المستثمرين الأجانب:** تسعى المملكة لتطوير البيئة الاستثمارية في قطاع التعدين لتكون أكثر تحفيزاً للمستثمرين الأجانب. من خلال تذليل العقبات وتوفير المقومات التي تضمن الاستفادة المتبادلة بينها وبين المستثمرين الأجانب.

•**المنافسة العالمية الحادة :** يشهد قطاع التعدين منافسة شديدة في العالم. حيث إن غالبية دول العالم لديها نشاط تعديني يتفاوت حجمه وقوته من دولة لأخرى، مما يتطلب تطوير استراتيجية تعدينية شاملة للمملكة تضمن كفاءة وفعالية مدخلات النشاط التعديني واستمرار نجاح مخرجاته.

• **تنويع القاعدة الانتاجية للموارد المعدنية:** على الرغم من الانجازات التي تمت في هذا المجال الا ان قطاع الثروة المعدنية في المملكة لايزال به إمكانيات كبيرة غير مستغلة مما يتطلب تكثيف الجهود لتعظيم الاستفادة من الخامات المعدنية غير المستغلة وذلك بزيادة الوعي بالفرص الاستثمارية التعدينية وتنميتها .

• **النزاعات المتعلقة باستخدامات الأراضي:** ترتبط مواقع الانشطة التعدينية بالكثير من الاستخدامات الاخرى للأراضي مثل الزراعة والسياحة والأنشطة الانشائية، مما يتطلب إصدار تشريعات وقوانين تنظم الاستغلال الأمثل لتلك المواقع.

• **ضعف مستوى التجهيزات الأساسية:** توجد الكثير من الخامات التعدينية في مناطق نائية من المملكة تفتقر للتجهيزات الاساسية الضرورية مثل النقل والكهرباء والمياه مما يعتبر معوقا في طريق الاستثمار التعديني , مما يتطلب التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير تلك التجهيزات الاساسية المطلوبة، وتحسين مستوياتها.

• **مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية:** يتطلب الاستثمار في مجال التعدين الانسجام مع المعايير والممارسات العالمية وتكثيف عمليات القياسات البيئية ومعالجة الملوثات الناجمة عن الانشطة التعدينية والتشجيع باستخدام تقنيات إنتاجية صديقة للبيئة .

• **التكامل بين القطاع التعديني والقطاعات الانتاجية الاخرى:** يتطلب هذا بذل المزيد من الجهود لزيادة درجة التكامل بين قطاع التعدين والصناعات المعدنية الواعدة وذلك بحصر واردات المملكة من المنتجات المعدنية وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيها .

• **تذبذب الأسعار العالمية للخامات المعدنية:** تراجعت أسعار المعادن الأساسية بصورة حادة في عام ٢٠٠٨ وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية التي عصفت بمعظم اقتصادات العالم , مما أثر سلبا على الطلب العالمي على المنتجات التعدينية . مما دفع كبريات شركات التعدين العالمية الى خفض استثماراتها الرأسمالية في هذا المجال . كما نلاحظ تراجعاً في أسعار المواد المعدنية الاساسية منذ عامين متأثراً بتباطؤ الاقتصاد العالمي وخاصة الصين التي تعتبر أكبر مستهلك للمعادن في العالم. وهذا يشير إلى أهمية تشجيع الاستثمار المحلي في الصناعات التحويلية المعدنية والتي تعتمد في انتاجها على خامات متوفرة محلياً بالمملكة.

•**تحسين إنتاجية العامل في قطاع التعدين:** وهذا يتطلب متخصصين في تقنيات الاستكشاف الجيولوجي والتنقيب والاستخلاص، مما يستوجب من قطاع التعليم المرتبط بالدراسات الجيولوجية تطوير خططه الدراسية لمواكبة المتطلبات والتوجهات الخاصة بتطوير قطاع التعدين.

•**توفر المعلومات عن أسواق المعادن الأساسية:** يعتبر توفر المعلومات عن الاسواق الخارجية عنصراً هاماً في نجاح الصناعات التعدينية، حيث يرتبط الطلب على منتجات المعادن بالأوضاع الاقتصادية العالمية والاقليمية مما يتطلب إنشاء مراكز المعلومات الاساسية عن الاسواق الخارجية واحتياجاتها ومعدلات نمو هذه الاحتياجات ومتطلبات الاسواق العالمية من مواصفات المنتج ، اضافة الى المعلومات عن القنوات التسويقية والمستوردين الرئيسيين والسلع المنافسة وغيرها من المعلومات الهامة للتصدير.

•**توفر الطاقة النظيفة:** تستهلك الصناعات الاستخراجية والمعدنية كميات كبيرة من الوقود الأحفوري مما يزيد من الانبعاثات الملوثة للبيئة وهذا يتطلب البحث عن إمكانية استخدام مصادر طاقة بديلة ونظيفة مثل الطاقة الشمسية.

١٠. الـــــرؤية المستقبـــــلية:

تعتمد رؤية المملكة ٢٠٣٠م على تخفيف الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل وتنويع الموارد الاقتصادية غير النفطية. ومن أبرزها قطاع التعدين لكونه قطاعاً واعداً ومتنوعاً يمكن أن يحقق قيمة اقتصادية مضافة للمملكة. ومن المأمول أن يساهم هذا القطاع بحوالي ١٠٠ مليار ريال ويوفر حوالي ٩٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٠م وذلك من خلال تكثيف الاستكشاف والدراسات الفنية والاقتصادية والانتقال السريع إلى مرحلة الاستثمار التعديني ودعم أنشطة البحث العلمي وتطوير قواعد البيانات الفنية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي والاستثمار في البنى التحتية وتطوير أساليب التمويل. بالإضافة إلى ذلك تنمية قدرات العمالة الوطنية .

موضوع تحت الأضواء

الأثر الاقتصادي لقروض صندوق التنمية الصناعية السعودي:

صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد أهم الأجهزة التنموية الحكومية التي تعنى بتعزيز الاقتصاد الوطني، وقد تم إنشاء الصندوق بهدف تنمية القطاع الصناعي الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تقديم القروض متوسطة أو طويلة الأجل للمشاريع الصناعية الجديدة أو القائمة التي ترغب في توسعة نشاطها أو تحديث تقنيات الانتاج التي تستخدمها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية والإدارية التي تساعد هذه المشاريع على النجاح والاستدامة.

وقد قام الصندوق منذ تأسيسه بهذه المهمة خير قيام وساهم بشكل فعال في توسيع وتنويع القاعدة الصناعية في المملكة، كما ساهم في ترسيخ ثقافة الاستثمار الصناعي في المملكة باعتباره إحدى أهم قنوات الاستثمار المربحة والمستدامة، وذلك من خلال النتائج الايجابية التي حققتها المشاريع المقترضة من الصندوق، والتي جاءت نتيجة للمهنية العالية التي يلتزم بها الصندوق في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع. وتقوم فلسفة الصندوق على مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في المشاريع التي يمولها، حيث يحرص الصندوق على تعزيز مقومات نجاح هذه المشاريع واستدامتها، لذا وجد المستثمرون الصندوق شريكاً مثالياً يساهم في نجاح استثماراتهم. كما حظيت المشاريع الممولة من الصندوق بتقدير كبير من قبل القطاع المصرفي الذي تجاوب مع طلبات التمويل التي ترد إليه من هذه المشاريع، نظراً للثقة العالية التي يتمتع بها الصندوق في تقييم المشاريع الصناعية.

ويحرص الصندوق على أن تحقق المشاريع الممولة عدداً من الاعتبارات التنموية التي تنعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني، ومنها تحقيق قيمة مضافة محلية مناسبة، وتلبية الطلب المحلي، وإحلال المنتج الوطني محل الواردات، وتعزيز الصادرات غير النفطية، واستغلال المواد الخام المحلية، وخلق فرص عمل جديدة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز مستوى جودة المنتجات المحلية، ورفع مستوى التشابكات الصناعية، ومراعاة سلامة البيئة، وغيرها من الاعتبارات التنموية.

ويعد تزامن تطور الصناعة في المملكة مع بدء نشاط الصندوق في عام ١٩٧٤م مؤشراً واضحاً على أهمية دور الصندوق في تنمية القطاع الصناعي في المملكة. حيث قفز عدد المصانع المنتجة من ٢٠٦ مصانع في عام ١٩٧٤م إلى ٧,٧٤٢ مصنعاً في عام ٢٠١٦م، وبصورة موازية ارتفع رأس المال المستثمر من حوالي ٤,٣ مليارات ريال في عام ١٩٧٤م إلى أكثر من ١,١ تريليون ريال في عام ٢٠١٦م. كما ارتفع عدد العمالة من حوالي (٧) آلاف عامل في عام ١٩٧٤م إلى أكثر من مليون عامل في عام ٢٠١٦م. وفي ذات السياق ارتفع عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لمشاريع القطاع الصناعي الخاص من (٦) قروض بقيمة ١٥٠ مليون ريال في عام إنشائه (١٩٧٤م) إلى ٤,٠٧٩ قرضاً وبقيمة ١٣٧ مليار ريال في عام ٢٠١٦م.

ونتيجة للزخم الكبير الذي شهده القطاع الصناعي خلال هذه الفترة من حيث تزايد عدد المصانع وحجم الاستثمارات فقد ارتفع الناتج المحلي للقطاع الصناعي من حوالي ٧,٨ مليارات ريال عام ١٩٧٤م، وبنسبة مساهمة قدرها ٤,٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي، إلى حوالي ٣٠٢ مليار ريال عام ٢٠١٦م، وبنسبة مساهمة تصل إلى ١٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الشكل التالي مدى الترابط بين قروض الصندوق والناتج المحلي الصناعي.

تطور قروض الصندوق والناتج المحلي الصناعي (مليون ريال)

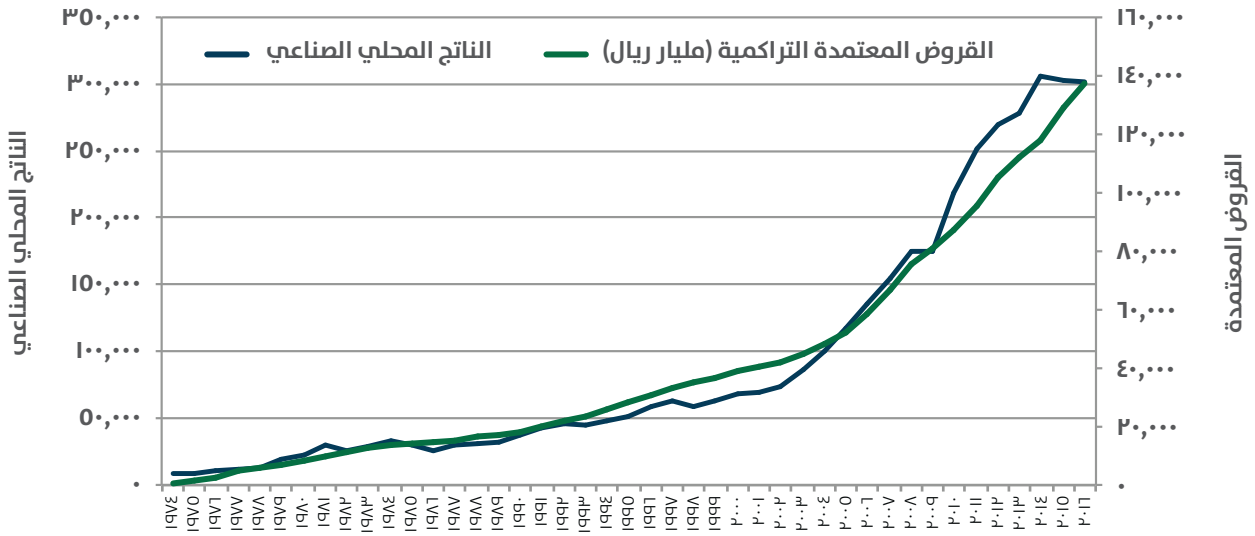

وحسب دراسة حديثة أجراها الصندوق عن الأثر الاقتصادي لقروض الصندوق التي تم صرفها خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٥م، وجد أن كل (١) مليار ريال من قروض الصندوق ساهم في إقامة مشاريع صناعية يصل حجم استثماراتها في المتوسط إلى ٤,٧ مليارات ريال، وأن هذه المشاريع حققت مبيعات سنوية بقيمة قدرها (٤) مليارات ريال تقريباً، منها مبيعات محلية بحوالي (٣)مليارات ريال، ومبيعات تم تصديرها للأسواق العالمية قيمتها نحو (١) مليار ريال. كما بلغ متوسط قيمة مدخلات الانتاج السنوية التي قامت هذه المشاريع بشرائها من السوق المحلي نحو (١,٣) مليار ريال، الأمر الذي ساهم في زيادة ترابط الصناعات وتعزيز سلسلة القيمة المضافة المحلية. وقد انعكست هذه الأرقام إيجاباً على ميزان المدفوعات بقيمة إجمالية قدرها (٥,٣) مليار ريال، نتيجة لتحقيق وفورات محلية بقيمة (٤,٣) مليارات ريال ساهمت في إيجاد منتجات محلية بديلة للمستوردة، بالإضافة إلى تحقيق صادرات بقيمة (١) مليار ريال.

كما قامت المشاريع الصناعية التي مولها الصندوق بإيجاد حوالي (٢,٢) ألف فرصة وظيفية جديدة بلغت نسبة السعودة فيها نحو ٢٥٪، ويبلغ متوسط انتاجية العامل في هذه المشاريع نحو (٤٥١) ألف ريال مقارنة بحوالي (٣١١) ألف ريال لإجمالي القطاع الصناعي في المملكة. فيما يبلغ مضاعف الأثر الكلي للمشاريع المقترضة من الصندوق على الناتج المحلي الإجمالي نحو (٢,٣) مقارنة بحوالي (٢) لإجمالي القطاع الصناعي، وهذا يعني أن كل (١) مليار ريال من القيمة المضافة التي أنتجتها المشاريع المقترضة من الصندوق ساهمت في توليد نحو (٢,٣) مليار ريال على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد كانت قروض الصندوق دائماً متناغمة مع توجهات خطط التنمية، حيث نلاحظ من الشكل التالي أن قروض الصندوق تركزت في الخطتين الثانية والثالثة على تمويل صناعات مواد البناء والمنتجات الهندسية بهدف المساهمة في تمكين الدولة من تنفيذ توجهها في إقامة العديد من مشاريع البنية التحتية التي شهدت نمواً كبيراً خلال هاتين الخطتين. كما استمر الصندوق خلال الخطط التنموية من الرابعة إلى السابعة في تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص في كافة الصناعات، مع التركيز على تمويل تأسيس صناعة البتروكيماويات للاستفادة من الميزة النسبية التي حبى الله بها هذه البلاد.

ومع الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة اثناء الخطتين التنمويتين الثامنة والتاسعة، ركزت قروض الصندوق على تعزيز القدرة التنافسية لصناعة البتروكيماويات من جهة، وعلى توفير المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية من خلال تعزيز قروض الصندوق لقطاعي مواد البناء والمنتجات الهندسية . كما برز دور الصندوق بشكل واضح في الخطة التاسعة في تمويل مشاريع الخدمات اللوجستية للصناعة ومشاريع التعدين. وطوال خطط التنمية اهتم الصندوق بتمويل الصناعات الاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

تطور قروض الصندوق المعتمدة خلال سنوات خطط التنمية الخمسية للمملكة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية

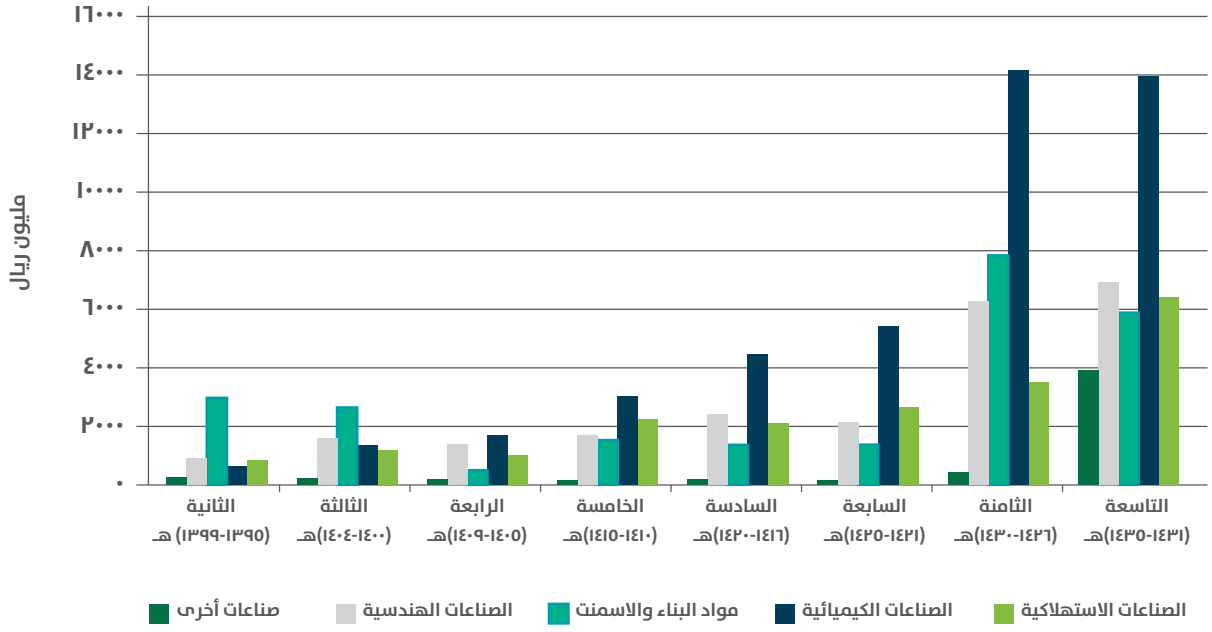

يتضح من الشكل ارتفاع مستوى أداء المشاريع الممولة من الصندوق وتناغم قروضه مع توجهات خطط التنمية، الأمر الذي يعكس الكفاءة والمهنية العالية للصندوق في تقييم ودراسة جدوى المشاريع التي يمولها من جميع الجوانب، وعلى أهمية الأثر الاقتصادي والتنموي لقروض الصندوق على قطاع الصناعة وعلى الاقتصاد الوطني ككل، الأمر الذي يجعل الصندوق أحد أهم الأجهزة التنموية التي يعول عليها في المساهمة في تحقيق توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

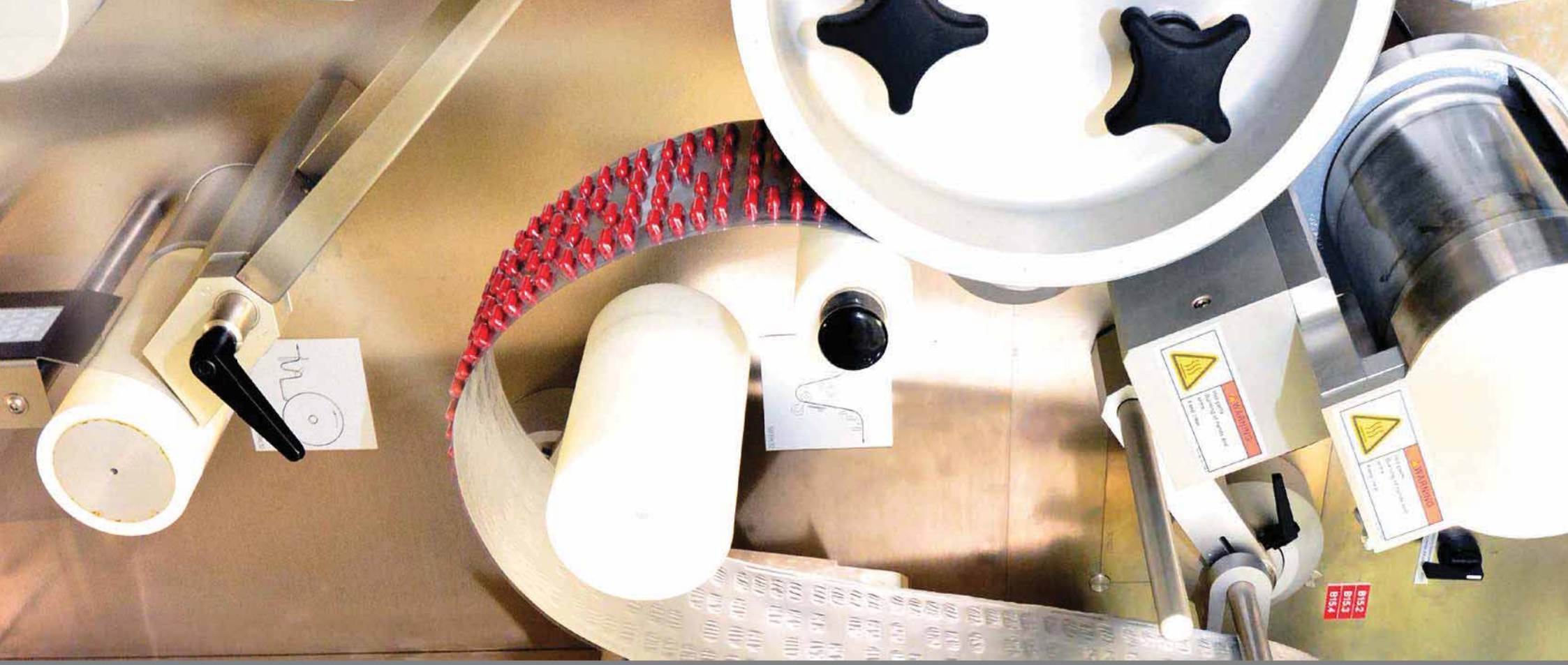

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق :

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	خِلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية:	٤٥	٨١٠
المواد الغذائية	١٨	٣٨٠
المرطبات والمشروبات	٩	٩٠
النسيج	٤	٨٢
منتجات الجلود والمواد البديلة	٠	٢٥
المنتجات الخشبية	٣	٢٤
الأثاث الخشبي	١	٦١
منتجات الورق	١٠	١١١
الطباعة	٠	٣٧
الصناعات الكيميائية:	٤٢	٧٥٩
الكيماويات	١٨	٣٥٥
منتجات النفط والغاز	٤	٤٢
منتجات المطاط	٢	٢٤
منتجات البلاستيك	١٨	٣٣٨
صناعة مواد البناء:	١٢	٤٧٨
المنتجات الخزفية	٠	١٥
منتجات الزجاج	٦	٧٥
مواد البناء الأخرى	٦	٣٨٨
صناعة الإسمنت:	٠	٣٣
الصناعات الهندسية:	٢٩	٨١٩
المنتجات المعدنية	١٧	٥٠٢
الماكينات والآلات	٢	٩٦
المعدات الكهربائية	٤	١٥١
معدات النقل	٦	٧٠
الصناعات الأخرى:	٨	٨٩
المجموع	**١٣٦**	**٢٩٨٨***

* منها (٦٠٤) مشاريع تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	خِلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية:	١,٠٤٤	٢٢,٨٢٤
المواد الغذائية	٥٨٦	١٣,٠٢٢
المرطبات والمشروبات	٩٦	٢,٣٨٦
النسيج	١٨	٢,٤٥٦
منتجات الجلود والمواد البديلة	٠	١٤١
المنتجات الخشبية	١٥	٢٩٢
الأثاث الخشبي	٥٥	٤٨٦
منتجات الورق	٢٧٤	٣,٨١٤
الطباعة	٠	٢٢٧
الصناعات الكيميائية:	٧٤٤	٥٢,٨١٨
الكيماويات	٣٣٧	٤١,٩٣٤
منتجات النفط والغاز	٦٩	٣,٤٦٧
منتجات المطاط	١٢	٨٤٧
منتجات البلاستيك	٣٢٦	٦,٥٧٠
صناعة مواد البناء:	٥٣٣	١٣,٨١٢
المنتجات الخزفية	٠	١,٩٤٦
منتجات الزجاج	١٣٩	٣,٧٩٣
مواد البناء الأخرى	٣٩٤	٨,٠٧٣
صناعة الإسمنت:	٩٠٠	١٢,٥٠٣
الصناعات الهندسية:	٤,٤١٢	٢٨,٥٤٨
المنتجات المعدنية	٤٦٩	١٨,٨٦٨
الماكينات والآلات	٨	٩٧٧
المعدات الكهربائية	١٥٢	٣,٦١٧
معدات النقل	٣,٧٨٣	٥,٠٨٦
الصناعات الأخرى	٣١٠	٦,٨٦٣
المجموع	* ٧,٩٤٣	** ١٣٧,٣٦٨

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٣٦) مشروعاً جديداً وتوسعة (١٩) مشروعاً قائماً.

** منها حوالي (١٤,٠٠٠) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)	المجموع التراكمي
الرياض	٤٦	١٠٧٤
مكة المكرمة	٣٨	٧٠٣
المدينة المنورة	١١	١٤٤
القصيم	٣	٧٨
المنطقة الشرقية	١٧	٧٦٨
عسير	٢	٥٥
تبوك	-	١٣
حائل	٣	٣٧
جازان	٩	٣٩
نجران	٢	٢٧
الباحة	٤	١٤
الجوف	١	٢٤
الحدود الشمالية	-	١٢
المجموع	**١٣٦**	***٢٩٨٨**

* منها (٦٠٤) مشاريع تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)	المجموع التراكمي
الرياض	١,٩٩٩	٢٦,٤٦٤
مكة المكرمة	٨٥٠	٢٣,٠٧٨
المدينة المنورة	٢٢٩	١٥,٥٤٠
القصيم	٣١	١,٦٤٠
المنطقة الشرقية	٤,٠٨٠	٥٧,٦٠١
عسير	١٧	١,١٥٤
تبوك	٠	٥٧٤
حائل	٣٢٨	٢,٢٩٠
جازان	٣٢٨	٤,١٤٧
نجران	٥٣	١,٢٥٦
الباحة	٢٣	٦٠
الجوف	٥	٣٤٢
الحدود الشمالية	٠	٣,٢٢٢
المجموع	* ٧,٩٤٣	** ١٣٧,٣٦٨

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٣٦) مشروعاً جديداً وتوسعة (١٩) مشروعاً قائماً.

** منها حوالي (١٤,٠٠٠) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٩٤٩٦

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠٢-٤٩٥٨-٩